الفصل الثاني
الدولة والمجتمع في المجتمعات الغربية.

مقدمـــــة:

أولا: الدولة في المجتمعات الغربية: وجهة نظر الاتجاه التعددي الوظيفي.

3-طبيعة الدولة ودورها.

4-الدولة الليبرالية من خلال مفهومي النخبة والطبقة.

ثانيا: الدولة في المجتمع الرأسمالي: وجهة نظر الاتجاه الماركسي.

1-الماركسية الكلاسيكية.

2-غرامشي: الدولة ووظيفة الهيمنة.

3-رالف ملباند: وإعادة فتح النقاش حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية.

4-نيكوس بولنزاس: الدولة كمحصلة للصراع الطبقي.

5-لوي التوسير: الدولة الرأسمالية وأجهزتها الإيديولوجية.

مقدمة:

انطلاقا من أن علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة بالدرجة الأولى أكثر منه علما للسلطة، انطلاقا من هذا الإدراك فإن علاقة المجتمع بالدولة قد شغلت فكر علماء الاجتماع عموما وعلم الاجتماع السياسي خصوصا، وحتى علماء السياسة، ذلك أن العلاقة الجدلية بين المجتمع والدولة تتطلب بحث تفسير هذه العلاقة، ويمكن القول أن علم الاجتماع السياسي نشأ في ظل جدل فكري دار حول علاقة المجتمع بالدولة، فلقد ظل التساؤل الأساسي مطروحا منذ نشأة هذا العلم إلى أي مدى يتميز الصعيد السياسي باستقلالية عن القوى الأخرى بما في ذلك النظام الاجتماعي[1]. وهذا التساؤل له ما يبرره إذا علمنا أن علم الاجتماع نشأ أصلا للإجابة على التساؤلات التي أثارها ظهور العديد من الظواهر التي كانت جديدة على المجتمع في ذلك الوقت، فالثورة الفرنسية والثورة الصناعية أحدثتا انقلابا خطيرا في الأفكار وفي بناء المجتمع، ومن بين المواضيع التي فرضت نفسها على العلماء في ذلك الوقت ومازالت حتى الآن موضوع الدولة وعلاقتها بالمجتمع، فمنذ تحليلات ماركس حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية والنقاش حول هذا الموضوع أخذ يفرز عدة تيارات نظرية، يمكن تصنيفها إلى تيارين بارزين استطاعا أن يشكلا رافدين نظريين في علم الاجتماع السياسي، الاتجاه الأول هو الاتجاه الوظيفي التعددي الذي ينطلق من نفس تصورات الاتجاه الوظيفي منذ "دوركايم" و"فيبر" وحتى "بارسونز" و"داهل" وغيرهم، حيث ظهر كرد فعل للاتجاه الماركسي وبالتالي فإن كل أطروحاته هي تفنيد بالدرجة الأولى لهذا الاتجاه، وعلى ذلك فإن الدولة عند هذا الاتجاه هي هيئة مستقلة، وأن السلطة فيها ليست محتكرة في يد طبقة معينة بل هي موزعة على العديد من الطبقات والهيئات والجمعيات فهي سلطة موقفية وتراكمية في آن واحد وهي باختصار "الحارس الليلي" الذي يسهر على المجتمع. أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الماركسي حيث تم تطوير آراء ماركس ولينين أو الماركسية اللينينة من طرف مجموعة من الباحثين بداية من ستينات القرن الماضي، وذلك حتى تساير الماركسية التطورات التي حدثت في المجتمع الرأسمالي. من هنا يمكننا تناول موضوع الدولة في المجتمعات الرأسمالية من خلال موقفين متعارضين في الطرح والتفسير رغم أنهما انطلقا من نفس الأرضية، ولكن اختلفا كلية في كيفية معالجة موضوع الدولة وعلاقته بالمجتمع، وهما الاتجاه التعددي الوظيفي والاتجاه الماركسي.

---

(1)- السيد: الحسيني. مرجع سابق. ص 52.

أولا: الدولة في المجتمعات الغربية: وجهة نظر الاتجاه التعددي – الوظيفي

1 – طبيعة الدولة ودورها:

في ظل المدرسة الغربية في علم الاجتماع ظهر الاتجاه الوظيفي كأحد الاتجاهات البديلة لدراسة الظواهر الاجتماعية منطلقا من مسلمات خاصة تجعل من الوظيفة عنصرا أساسيا في البناء الاجتماعي أو النسق الاجتماعي حسب تعبير الوظيفيين أنفسهم، وهكذا منذ "دوركايم" و"فيبر" مؤسسي الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع اكتسب هذا الاتجاه مكانة خاصة في علم الاجتماع وخاصة مع ممثليه اللاحقين، "بارسونزو ميرتون" و"مالينوفسكي" وغيرهم.

إن مصطلح الوظيفة رغم أنه – مصطلح مبهم نوعا ما – فإنه غالبا ما يشير الوظيفيين من خلال هذا المفهوم إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون متمثلا في مجتمع أو ثقافة، ولعل ذلك هو المعنى الذي يقصده كثير من الأنثروبولوجيين مثل: "راد كليف براون" و"رالف لنتون" و"مالينوفسكي" و"دوركايم"[1]، وقد يتسع هذا المفهوم أحيانا ليشير به إلى الإسهامات الذي تقدمها الجماعة لأعضائها، أو الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها، وإذن فالاتجاه الوظيفي يؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان تساند الأجزاء، ومعنى هذا أن كل جزء من النسق يؤدي وظيفة محددة يعبر عنها عن مساهمته في هذا النسق وذلك في إطار من التكامل والتساند الوظيفي، وهذا من أجل هدف واحد وأساسي هو الحفاظ على المجتمع، فالوظيفة لا تعترف بالصراع وحتى إن حدث فإن للمجتمع ميكانيزماته الخاصة التي ما تلبث أن تعيد المجتمع إلى حالة السكون والاستقرار والتوازن وذلك عن طريق الأنماط الثقافية والقيم التي تزود بها الأنساق الفرعية أفرادها بها، فالقضية الوظيفية التي تدور حولها كتابات الوظيفيين يمكن تحديدها على النحو التالي: أن النسق الاجتماعي يمثل نسقا حقيقيا فيه تؤدي أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيته وأحيانا اتساع نطاقه وتكوينه، ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما[2].

ومن التعريفات الشهيرة للوظيفة تلك التي قدمها "ميرتون" (Merton) حيث قال أنها تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين[3].

---

(1)– نقولا تيماشيف. نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. ترجمة محمد عودة وآخرون. القاهرة: دار المعارف. الطبعة الثامنة. 1983. ص 320.

(2)– نفس المرجع. ص 321.

(3)– نفس المرجع. ص 331.

ومن ·علم الاجتماع انتقل هذا التعبير وهذا التحليل إلى علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، محتفظين بذلك بنفس المقولات والمصطلحات، حيث تعلن النزعة الوظيفية أن مختلف العناصر الاجتماعية لنظام ما تقوم بوظيفة ضرورية للإبقاء على هذا النظام، و بعد ترتيبها لعناصر النـــظام

السياسي يقتصر تفسيرها للعالم السياسي على تبيان الوظائف الظاهرية و الكامنة التي تؤمنها تلك العناصر (كالأحزاب ،واللجان البرلمانية والصحف) فلا يفسر المجتمع السياسي إلا على قاعدة تنسيق هذه الوظائف[1].

ومن بين العلماء الذين اهتموا بالتحليل السياسي في إطار هذه المدرسة يمكن ذكر"دافيد استوان" "هارولد""لاسويل"،"جابريال الموند"،"روبرت داهل" وغيرهم حيث اهتموا بتحليل النسق السياسي أكثر من اهتمامهم بتحليل الدولة معتبرين أن الدولة قد ظهرت للتوفيق بين الطبقات و أنها لا تعمل لصالح إحداهما ،إنما هي ممثلة لجميع طبقات المجتمع[2] وبالتالي فهي حيادية تعمل على توفير الأمن و العدالة لكل المجتمع .

ويعرف "دافيد استون" النظام السياسي بأنه مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي ،و لكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءا من حياة هذه الجماعة (النظام السياسي) وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيم الجماعة السياسية و السلوك السياسي، ويرى استون أن حدود النظام السياسي يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة التصرفات التي تتصل مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للجميع ومن ثم فإن كل عمل اجتماعي لا تتوفر فيه هذه الخاصية لا يعتبر داخلا في مكونات النظام السياسي[3]. وتبدو واضحا النزعة الوظيفية في هذا التعريف فالنظام السياسي هنا ليس إلا جزءا من النظام العام للمجتمع يعمل على تنظيم الحياة السياسية وذلك من خلال عملية صنع القرارات التي تكون إلزامية و بدون تمييز. وقريب من هذا المعنى ما ذهب إليه"لاسويل" عند تعريفه للنظام السياسي بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسر بالجزء المتوقع.

---

(1)- ميشال مياي. مرجع سابق. ص 13.
(2)- عبد العزيز ضيف الله. مرجع سابق. ص 18.
(3)- نصر مهنا. مرجع سابق. ص ص 162-163.

أما "الموند" فيبدو واضحا تأثره بأحد رواد المدرسة الوظيفية – ماكس فيبر – حيث يرى الموند أن النظام السياسي هو ذلك النظام السياسي الذي يتضمن التدخلات المتواجدة في جميع المجتمعات المنغلقة والتي يقدم من خلالها الوظائف وذلك بواسطة استخدام القوة الإجبارية الشرعية أو التهديد باستخدامها[1]. وهذا ما ذهب إليه فيبر من قبل معتبرا أن كل دولة تؤسس على القوة وإذا لم توجد إلا ابنيه اجتماعية سيكون فيها العنف غائبا فان مصطلح إذن سيختفي وسيعوض بالمفهوم الحقيقي لمصطلح"الفوضى"فالعنف ليس هو الوسيلة الوحيدة الطبيعية للدولة ولكن هو الوسيلة الخصوصية. في أيامنا هذه العلاقة بين الدولة والعنف علاقة حميمة بشكل خاص[2]. ولكن العنف يجب أن يكون شرعيا حتى يضمن الاحترام ويضمن العدالة ويضمن التطبيق والاستجابة من طرف جميع أفراد المجتمع. إن تأثير فيبر في الاتجاه الوظيفي يبدو واضحا في هذا المجال وخاصة باعتباره الدولة مجرد احتكار للسلطة الشرعية وبالتالي فإن وجودها هو لضمان النظام داخل المجتمع وليس لخدمة أغراض طبقية معينة وقد أثر هذا الرأي على جيل بكامله من الوظيفيين التعدديين الذين يرون أن الفوارق بين الطبقات والفئات قد حلت حلا وسيطا بواسطة المؤسسات السياسية والديمقراطية.

أما بارسونز فيرى أن نشأة الدولة ترتبط بالمسار الذي يجعل من النظام السياسي متميزا عن باقي الأنظمة، كما ترتبط أيضا مع النمط الاستقلالي، والنمط المؤسساتي والنمط العالمي للمسارات السياسية، وقد وصف "بارسوز" الدولة بأنها ذروة تطور النظام السياسي الذي يتطلب كل العناصر الضرورية للقيام بحركة سياسية فعالة[3]. وأن هذه السياسة الفعالة يجب أن تحقق التوازن أي توازن النسق وأن تجعله يقوم بدوره على أحسن وجه بعيدا عن الصراع أو التوترات الاجتماعية وهذا ما يذهب إليه أحد أبرز الوظيفيين "سملسر" الذي يرى أن هذا النوع من النظام السياسي (الدولة) لا يلعب دور المحرك للقوى السياسية والمحيد للطاعات أو الإذعانات التقليدية، بل وأيضا دور العامل القادر على تقليص حدة الصراع الاجتماعي[4]، بمعنى آخر يجب على هذا الجهاز– الذي طالب بارسونز بتقويته – أن يزيل كل التوترات داخل المجتمع ليضمن للنسق الاجتماعي سيره الطبيعي، فالدولة بهذا المعنى وعند هذا الاتجاه هي دولة تتمتع باستقلالية إزاء كامل الطبقات الاجتماعية الأخرى ، هذا فضلا عن اتساع نطاق

---

(1)- نفس المرجع. ص 163.
(2)- M. Weber. Op cit. P 52.
(3)- Badie et Birnbaun. Op cit. PP. 28-29.
(4)- Ibid. P 29.

الحقوق السياسية والاجتماعية والتي يتمتع بها أفراد هذه المجتمعات ومن ثم فإن الدولة لا تستطيع أن تحتكر القوة[1]. لأن هذه القوة موزعة بين أعضاء المجتمعات والمجتمع المدني بصفة عامة ولا يمكن أن تكون منحازة لأي جهة كانت فهي تمثل المصلحة العامة. وهذا ما يذهب إليه"ماكيفر وبيج" من أن الدولة غير منحازة لأي من طبقات المجتمع وهي تعمل كوكيل عن مجموع الشعب ويذهبان أيضا أن الدولة تعمل كقوة محدودة وهي جزء رئيسي من المجتمع، ولكنها ليست الكل المتعلق بالتركيب الاجتماعي فافضل تصور لها هو أنها نائب عن الشعب فيما يتعلق بالوظائف الواسعة والهامة جدا، ولكنها مع هذا محدودة أنها لا تحل محل الأقسام الأخرى ولا تستطيع أن تحل محلها[2] فهي تنظيم مثل أي تنظيم آخر في المجتمع لها وظائفها المحدودة التي لا يمكن أن تتجاوزها فالنظريات التعددية اللبرالية تعتبر الدولة مجرد ارتباط ضمن ارتباطات أخرى وهي ليست الأكثر أهمية وكما يدعي "ماكيفر" ففي ظل الدولة الأكثر مطلقية كانت العادة والشيوع والعرف والتقاليد والسلطة الاجتماعية غير مستمدة من الدولة بل بالعكس المكونة أساس السلطة السياسية. كانت هذه قوى أشد تأثيرا بكثير في تنظيم الحياة المشاعة، أن تنظيم الدولة ليس تنظيما اجتماعيا كله والأهداف التي تمثلها الدولة ليست كل الأهداف التي تسعى إليها الإنسانية وبشكل واضح فإن الوسائل التي تسعى إليها الدولة لتحقيق أهدافها ليست إلا بعض الوسائل التي يسعى بها البشر ضمن المجتمع لتحقيق الأهداف التي ينشدها[3]، فالمجتمع حسب وجهة النظر هذه أكثر أهمية من الدولة التي ليست سوى جهاز لإدارة شؤون هذا المجتمع تعمل وفق تقليد ثابت هو خدمة المصلحة العامة للمجتمع ويفرض من الحكام ألا يعلموا إلا بما فيه خير المحكومين وليس بناء لمصلحتهم الخاصة[4]. بل يؤكد الغربيون أن طالما السلطة والقوة موزعة بين أعضاء المجتمعات والجمعيات المهنية والسياسية وغيرها فإن الدولة في هذه الحالة لا تمثل فيه طبقة معينة بل يعارض هؤلاء المفكرون كون البرجوازية تهيمن على الحكومة وكونها تستغل العمال، ويعتبرون أن الدولة القائمة متوازنة وقد حقق فيها كل من مستوى الحياة المادية والحركات العامة تطورا كبيرا[5].

---

(1)- محمد علي محمد. مرجع سابق. ص ص 175-176.

(2)- عبد العزيز ضيف الله. مرجع سابق. ص 20.

(3)- بوتومور. علم الاجتماع السياسي. مرجع سابق. ص ص 99-100.

(4)- ر. بودون. بوريكو. *المعجم النقدي لعلم الاجتماع*. ترجمة سليم حداد. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1986. ص 31.

(5)- دو فرجيه. مرجع سابق. ص 33.

فالدولة وفق وجهة النظر هذه تقوم بخدمة جميع أعضاء المجتمع وليست في خدمة طبقة معينة بل هي تعمل في إطار محدد وضيق وهذا تبعا لآراء منظري هذا الاتجاه منذ القرن الثامن عشر والتاسع عشر، حيث تناول هؤلاء أداء وظيفة النظام على أساس أفضل هو أقلها وظيفة (أمن، دفاع، قضاء) وترك باقي النظم الاجتماعية الأخرى[1] تقوم بالمهام الأخرى المتبقية وهذا ما يثبت أن الدولة في المجتمعات الغربية غير احتكارية ولا تحتكر السلطة أو القوة، بل هناك مجموعات لديها أكثر من الدولة في حد ذاتها وهذا ما يذهب إليه أحد دعاة هذا الاتجاه "ريسمان"(REISMAN) الذي يقول على سبيل المثال أن السلطة في أمريكا تتوزع بين عدد من مجموعات حق النقض (VITO GROUP)[2]. ومعنى هذا أن جهاز الدولة في المجتمعات الرأسمالية ليست أداة الطبقة المالكة التي تستعملها لصالحها، ذلك أن السلطة لا تتركز في أيدي الصفوة الحاكمة بل تتوزع على العديد من المجموعات والمنظمات التي كل منها نصيب من السلطة ولها وزنها وخاصة أوقات الانتخابات، حيث تظهر قوة ونفوذ هذه المجموعات التي تعمل بعيدا عن تأثير الدولة أو الطبقة الحاكمة التي ليست هي الطبقة المالكة بحيث لم تعد لديها نفس القوة ونفس النفوذ كما كان في القرن الماضي. من هذا المنطلق تعتقد هذه النظرية كما يشير اسمها بوجود أكثر من مجموعة واحدة في المجتمع الصناعي الحديث تسيطر على السلطة، فيما أن المجتمع قد أصبح أكثر تعقيدا وتمايزا، فإن المصالح قد أصبحت أكثر تباينا وكذلك فإن السلطة لم تعد تبني لمصلحة أي فئة مالكة لرأس المال[3].

ويظهر من هذا التحليل أن الدولة الليبرالية لا تعطي قيمة كبيرة للطبقة المالكة لوسائل الإنتاج بل لا تعتبر بنفوذها وسيطرتها على جهاز الدولة، وإن كان هذا الاتجاه يعترف بتنوع الفئات الاجتماعية وأن ثمة أثرياء وفقراء ولكنها تعتبر معطيات اجتماعية ليس لها من الناحية السياسية أي معنى بالنسبة للدولة الليبرالية[4] وفي الواقع يدعي التعدديون أن السلطة "الطبقية" قد اختفت باختفاء مصدرها الذي هو ثروة العائلة حيث أدت الثورة الصناعية وظهور الديمقراطية والتنظيمات الحديثة إلى تغير البناء الاجتماعي.

---

(1)- مهنا. مرجع سابق. ص 180.
(2)- أندرو وينسر. مرجع سابق. ص 175.
(3)- نفس المرجع السابق. ص 173.
(4)- جورج بوردو. مرجع سابق. ص 129.

إن الطبقة الرأسمالية في القرن التاسع عشر قد مهدت الطريق لبروز عدد من الفئات القيادية المنافسة التي لا تستطيع أي منها احتكار السلطة لصالحها ومصلحتها الخاصة، وهذه الفئات يمكن أن نجدها في الشركات والحكومة والإدارة والأحزاب السياسية ومنظمات العمل وفي التعليم والثقافة[1] حيث أدت هذه التطورات أن أصبح المجتمع لا يعتمد على الانتماء الطبقي بقدر اعتماده على الكفاءة والجدارة حيث أدى انتشار التعليم الواسع الذي توفره الدولة إلى تغيير العقلية الطبقية إلى عقلية مفتوحة لا تقر بالانتماء الطبقي كشرط مسبق للالتحاق بمنصب ما في جهاز الدولة. بل أن النظام الديمقراطي الغربي بلور ونجح في إقامة نظام تنافسي مفتوح لكل فئات المجتمع بفضله توزعت القوة والسلطة على كل هذه الفئات وبالتالي فالخلفية العائلية أو الطبقية لم تعد تتحكم بمصير الناس أو بتوزيع القوة أو الفئات المتنافسة تعمل كقوة متوازية مقابل بعضها البعض[2].

ويذهب ممثلو هذا الاتجاه إلى أبعد من هذا حيث ينفون وجود دولة طبقية بالمفهوم الماركسي لأن الإقرار بذلك يعني أن الدولة تكون قد بلورت طبقة برجوازية منغلقة على ذاتها في بوتقة جامدة يمكن أن تعطل تطورها ولكانت حصرت نفسها في أشخاص ووجدت التعبير عنها في حزب واحد. وبالتالي فإن الإيديولوجية الليبرالية تستبعد أي تحديد اجتماعي مسبق، وهي لا تقر بطبقة مسيطرة إلا بشرط تجديد شبابها باستمرار، أنها شرط الحركة الاجتماعية هذه الحركة التي يضمنها النظام الديمقراطي الغربي الذي فتح قنوات الترقية والصعود لكل الفئات التي تتوفر فيهم الشروط العلمية والمهنية المناسبة وليست الشروط الطبقية التي اندحرت مع ظهور النظام الليبرالي التعددي. وإذا كانت الدولة الطبقية (الماركسية) تفرض خضوع المجتمع للدولة، فالدولة الليبرالية تستند على العكس على استقلالية المجتمع بالنسبة للدولة، ليست السلطة هي التي تفرض البنية على المجتمع، ولكنه هو الذي يفرز عضويا نظامه وينحصر دور السلطة في ضمانه[3].

فالنظام الديمقراطي حسب النظرية الليبرالية وأصحاب الاتجاه التعددي أتاح لجميع أفراد المجتمع فرصة المشاركة في صنع القرارات، وبالتالي امتلاك جزء من السلطة، ومعنى هذا أن جهاز الدولة ليس محتكرا من طرف جماعة أو أقلية بل أن حكم الأكثرية هو الذي يميز المجتمعات الغربية الليبرالية كما يذهب إلى ذلك أحد أبرز ممثلي هذا الاتجاه "روبرت داهل" في كتابه التحليل السياسي الحديث.

---

(1)- أندرو وينسنر. مرجع سابق. ص 173.
(2)- نفس المرجع. ص 174.
(3)- جورج بوردو. مرجع سابق. ص ص 122-123.

ويذهب "داهل" أن عملية صنع القرار لا ترتكز مطلقا في الدولة وأجهزتها بمعنى آخر إن ليس ثمة احتكار للقوة في الدولة وإنما هناك فرصا لمشاركة رجال الأعمال والنقابات المهنية ورجال السياسة والمواطنين بصفة عامة، وفي هذا الصدد يقول أحد التعدديين أن الكونغرس الأمريكي هو بؤرة الضغوط التي تمارسها جماعات المصلحة في أمة بأسرها(1). وهكذا يمكن تشخيص جانبين أساسيين في النظرية التعددية، أولا أنها تدعى أن السلطة رهينة بالموقف أي أن الفئات المتنافسة يمكن أن تمارس السلطة فقط في مواقف معينة تحدث ضمن منطقتها، ثانيا تنظر إلى السلطة بكونها غير تراكمية أي أن ليس بإمكان أي فئة أن تحصل على السلطة خارج مجال نفوذها الخاص، وتدعى أنه لم يعد من الصواب القول أن الثروة الاقتصادية تعني لا محالة السلطة السياسية(2) كما يذهب إلى ذلك أصحاب الاتجاه الماركسي الذين يعتقدون أن الملكية الاقتصادية كانت ولا يزال لها الدور الأساسي في السلطة السياسية رغم الاستقلال النسبي الذي تتمتع به الدولة الرأسمالية التي في نهاية المطاف تستخدم وتحمي الرأسمال، وبالتالي فهي ليست محايدة. بل منحازة إلى طبقات أصحاب الملكيات الاقتصادية الكبيرة. ويرد التعدديون على هذا الرأي بأن الدولة وظيفتها محصورة فقط في إدارة شؤون المجتمع وعليه فهي أشبه بحكم محايد تقرر بعدالة فيما لو كانت الفئات القيادية تقوم بدورها في اللعبة حلا وسطا عندما يحدث خلاف بين الفئات حيث تكبح المظالم الاجتماعية، وتساعد في حل المشاكل التي يعاني منها الناس بتقديم سلسلة كاملة من الخدمات من خلال مؤسسات خدمية والناس بدورهم يساهمون في الثقافة السياسية الواسعة أو "النظام المدني" من خلال المجموعات الضاغطة والاستفتاءات العامة والأحزاب السياسية وباختصار فإن التعددي ينظر إلى هذه العمليات باعتبارها تدل على البناء الديمقراطي للوطن، وتطور نظام سياسي وطني يخدم المصالح العامة ويعمل كمنبر ملائم يستطيع فيه اقتصاد السوق الحر أن يعمل(3).

فالحكم في المجتمعات الديمقراطية التعددية هو حكم الكثرة في مقابل حكم القلة الذي هو عكس الأول وبناء على هذا فإن حكم الكثرة لا يوجد أساسا في كل المجتمعات وتالدول فهو يوجد اساسا في الدول التي يتوفر فيها شرطين:

---

(1)- محمد علي محمد. مرجع سابق. ص 178.
(2)- أندرو وينستر. مرجع سابق. ص 174.
(3)- نفس المرجع. ص ص 174-175.

أن تكون منظمات الجيش والشرطة خاضعة للسيطرة المدنية.

أن يخضع المدنيون الذين يسيطرون على الجيش والبوليس للرقابة من جانب مؤسسات حكم الكثرة.

إضافة إلى هذا فهناك العديد من المميزات التي تميز المجتمعات التي يتواجد فيها حكم الكثرة أي المجتمعات الديمقراطية الغربية، ومن بين هذه المميزات مستوى مرتفع لدخل الفرد والثروة، ونمو اقتصادي طويل المدى، التحضر، قلة السكان المزارعين، انعدام الأمية، انتشار التعليم، مجموعة متنوعة من المنظمات المستقلة نسبيا، مثل شركات الأعمال، النقابات والكنائس وغيرها،ارتفاع مستوى الصحة، إضافة إلى هذا فإن هذه المجتمعات مجتمعات حديثة بمعنى أنها عبر التاريخ قد حققت مستويات عالية من الثروة والدخل والاستهلاك والتعليم، والتمدن ....، وهي ديناميكية بفضل معدلات نموها الاقتصادي والمستويات المرتفعة للمعيشة، وهي تعددية حيث وجود جماعات ومنظمات ووحدات عديدة وغير ذلك، تتمتع باستقلال نسبي، ومن ثم فقد أطلق عليها "داهل" أي على هذه المجتمعات التي تتصف بالصفات سابقة الذكر والتي تتواجد فيها هذه الخصائص بأنها مجتمعات حديثة ديناميكية وتعددية[1].

فأحد مميزات حكم الكثرة والتعددية هو ما يتمتع به الأفراد والنظم الفرعية من استقلالية في مواجهة الحكومة والدولة، وهذه إحدى مميزات الحكم التعددي وهذا ما دفع "داهل" إلى تعريفها بأنها نظم تتميز من بين أشياء أخرى بدرجة عالية نسبيا من التسامح فيما يتعلق باستقلالية الأفراد والمنظمات فحقوق المشاركة في الحكومة ومعارضتها هي السمة المميزة لحكم الكثرة تتطلب من الدولة أن تسمح باستقلالية الأفراد والمنظمات، بل وتحميها لأن تلك هي الوظيفة الأساسية للدولة وكنتائج لهذه الحقوق نجد منظمات متنوعة إلى درجة لا يمكن حصرها، والكثير من هذه المنظمات تسعى بجدية من أجل ممارسة النفوذ على الحكومة وعدد أكثر يمكن أن يتحرك إذا ما أعتقد أعضاؤه أن مصالحهم الحيوية مهددة والنظم السياسية التي توجد بها جماعات ومنظمات عديدة مستقلة نسبيا عادة ما تعتبر تعددية[2].

---

(1)- روبرت داهل. مرجع سابق. ص ص 113-116.

(2)- نفس المرجع. ص ص 105-108.

أما في مجال نظرية التحديث،فقد وجدت النظرية التعددية الكثير من دعاتها ومن بينهم "ليبست" و"ايزنشات" و"كير" (Kerr)، إن كل هؤلاء الثلاثة ينظرون إلى عملية التصنيع بكونها لا ترتبط فحسب بتطور مواز في البنية السياسية التعددية وإنما يتطلب ذلك. ويقدم "ليبست" بعض البيانات التاريخية التي تشير (رغم أن ذلك ليس قويا) إلى أن تطور الأنظمة الديمقراطية يرتبط بالنمط الصناعي، أما "ايزنشتات" فيركزأكثرعلى التباين الشديد في الأعمال وفي الحركة الجغرافية والاجتماعية على المجتمع مما يجعله أكثر تعقيدا أو أكثر مشاركة.

أما بالنسبة لـــ "كير" فالمجتمعات تصبح دولا مبنية على المبادئ الصناعية التعددية، وينطبق هذا على كافة المجتمعات، إن القوى التكنولوجية للتصنيع تكتسح كافة الفوارق الإيديولوجية عندما تدخل المجتمعات في عصر واقعي جديد، فالدولة في مثل هذا العصر تعمل كوسيط بين عناصر السلطة المختلفة فبدلا من الصراع الطبقي الذي كان سائدا في الماضي سيصبح الإقناع والضغط والمناورة هو نظام اليوم، وستكون المعارك في داخل الممرات بدلا من الشوارع وهكذا سيتمخض التحديث في السياسة عن خضوع كافة جوانب الحياة لمبادئ الديمقراطية العادلة وتوجيه المصالح الاجتماعية من خلال البيروقراطية العقلانية [1]، التي هي سمة من سمات المجتمعات الحديثة كما يذهب إلى ذلك "ماكس فيبر " حيث تتيح للدولة التصرف بحرية، فالدولة الرأسمالية ليست لها مصلحة في أن تنحاز لطبقة على حساب الأخرى طالما أن أعضاؤها لا يمثلون طبقة واحدة، بل هم من مجموع فئات المجتمع بفضل الديمقراطية التي تتيح حرية الصعود والانتماء لأيه فئة حسب الكفاءة والجدارة وليس حسب الأصول الطبقية أو العرقية.

والواقع أنه منذ ماكس"فيبر" وهذه الأفكار تتطور داخل المدرسة الليبرالية ممثلة باتجاهها التعددي الوظيفي الذي استطاع أن يكون مدرسة قائمة بذاتها ولها ممثلوها الخاصين بها وكلهم يتفقون في الاتجاهات الكبرى لهذه المدرسة وأهمها أن المجتمعات الحديثة لا تسيطر عليها طبقة تحتكر السلطة بل أن الحكم هو تعددي وإن القوة الاقتصادية لهذه المجتمعات الحاكمة ليست هي أساس وصولها إلى الحكم، بل التعليم والكفاءة والجدارة وممارسة السيادة في جو ديمقراطي التي يسمح بها في المجتمع الذي يتبنى الديمقراطية في كل مجالات الحياة السياسية والتعليمية والاقتصادية والدولة على ذلك ليست إلا "حارس ليلي" يحمي المواطنين ويسهر على راحة أفراد المجتمع

---

(1)- أندرو وينسنر. مرجع سابق. ص ص 175-176.

ويحمي الملكيات العامة والخاصة. فالدولة هي الراعي الأمين الذي يرعى هذه المصلحة العليا ويذود عنها ولابد من عين ساهرة تسهر والناس نيام من أجل الحفاظ على الممتلكات وهذا الساهر الأمين أو "الحارس الليلي" هو الدولة، فذاك هو الدور الأساسي الذي يتعين عليها أن تقوم به وليس لها التدخل في شؤون البشر والمجتمع وإلا كانت مخلة بشروط "التعاقد الاجتماعي" وإلا كانت سطوتها تمكن لتصيب"المجتمع المدني" في حقيقة وجوده ذاتها[1]، وهذا ما يتنافى مع مبادئ الليبرالية والديمقراطية وهنا تخرج الدولة عن أداء وظيفتها المنوط بها ويجب في هذه الحالة إما إصلاحها أو تغييرها وفق المبادئ التي رسمها الرواد الأوائل للاتجاه الوظيفي ووفقا لتقاليد المذهب الليبرالي كما نظر لها علماء الاجتماع وقانونيين وغيرهم.

إن وجهة النظر هذه لم تخلو من نقد واعتراضات وخاصة من طرف الاتجاه الماركسي بكل فروعه واتجاهاته فالدولة الرأسمالية لم تكن في يوم من الأيام عادلة أو تخدم المصلحة العامة ولم تكن القوة أو السلطة تعددية وحتى الديمقراطية في مجال التعليم و السياسة تم نقدها وتبيان عيوبها كما سيتضح عند تناولنا للإتجاه الماركسي الذي فند كل أطروحات الإتجاه التعددي الوظيفي خاصة والاتجاه الليبرالي عامة، وقد ذهب هؤلاء النقاد إلى أن الخدمات الاجتماعية (مثل الصحة والتربية، وتعميم الضمانات) التي تمولها بنسب متزايدة دون أن تكون جميعا مدارة من قبل الدولة فسرت غالبا على أنها عملية حسابية أو حيلة تشترى بواسطتها "الطبقة المسيطرة" خضوع المهيمن عليهم وذلك بفضل بعض التنازلات التي تكون رمزية أكثر منها حقيقية، وتكون الخدمات الاجتماعية جرعة العسل التي تغلف حبة القمح المرة[2]. وحتى البرامج التعليمية لم تكن في يوم من الأيام حيادية بل تخفي وراءها إيديولوجية الطبقة المهنية والمسيطرة وهذا ما أثبته بعض الدارسين اليساريين في فرنسا من أن التعليم سواء الخاص أو العمومي يعمل على انقسام المجتمع إلى طبقة مهيمنة ومسيطرة وطبقة مسيطر عليها فكأن المجتمع يعيد إنتاج نفسه من خلال المدرسة الرأسمالية رغم أن علماء الغرب وممثلي الإتجاه البورجوازي يحاولون دوما إقناع الآخرين بفكرة أساسية هي أن الدولة الليبرالية التي تمثل المصلحة العامة لا تأبه بالضغوطات السياسية ولا بمصالح مختلف الجماعات الاجتماعية أو بالأحرى عندما تحيد تلك الضغوطات تبدو فعلا وكأنها جهاز محايد لا يبتلعه أحد من الجماعات المتنافسة وهذا التفسير هو في نفس الوقت نظري وتطبيقي، نظري لأنه يعكس

---

(1)- سعيد بن سعيد العلوي. <نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث>. المستقبل العربي. (عدد 158. 1992). ص 65 .

(2)- بودون وبوريكو. مرجع سابق. ص 245.

كلاسيكية، وتطبيقي لأنه لا يكتفي بأن يكون فقط على مستوى الفكرة، الأيديولوجية القائمة على مؤسسات محددة(الدستور، الانتخابات، الأحزاب، ....الخ) إن هذا التفسير هو ولأنه يقدم النواة الأساسية للدولة البرجوازية، وعلى هذا الأساس يجب أن تلتقي التحاليل حول الدولة المعاصرة(1) وسوف نفصل أكثر في هذه النقطة عند تناولنا للإتجاه الماركسي الذي انصبت تحاليله النقدية حول الأسس التي تقوم عليها الدولة الليبرالية ووظائف هذه الدولة ومدى استقلاليتها أو عدم استقلاليتها عن البنية الاجتماعية والطبقية للمجتمع الرأسمالي وخاصة بعد التطورات التي شهدتها الرأسمالية والتطورات المصاحبة لها التي طرأت على المذهب الماركسي ومع ممثليه المعاصرين أمثال "ملباند، بولنتزاس والتوسير" وغيرهم.

2-الدولة الليبرالية من خلال مفهومي النخبة والطبقة:

في ظل الفكر الغربي عموما ظهرت مدرسة فكرية سياسية تقوم على المعارضة بين أقلية تملك السلطة والجماهير المحكومة التي تخضع لهذه السلطة حيث اعتبر "مكيافيلي" المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة[2] ولكن هذه النظرية لا تقوم على أساس اقتصادي كما هو في الماركسية بل على أسس أخرى طبيعية أو نفسية الخ. ويبدو أن منظري النخبة متأثرين بالماركسية إلى حد كبير -كما يقول بوتومور- رغم ادعائهم برفضها ورفض الأسس التي تقوم عليها، ذلك أنهم يشددون بنفس القوة على طبيعة الدولة كنظام للسيطرة، ولكن السيطرة هذه ليست راجعة لأساس اقتصادي مادي بل ترجع إلى فروق متأصلة بين الكائنات البشرية (باريتو) فهي سمة عالمية طبيعية وشاملة ولا يمكن إزالتها من المجتمعات البشرية أو تفسير هذه السيطرة عن طريق القدرة المتوفرة التي تسلكها أقلية منظمة دائما إزاء الأغلبية غير المنظمة. وحتى ماكس فيبر يقترب من هذا الطرح طالما يقر بشمولية السلطة وتشديده على قدرة الأقليات المنظمة ورفض تصور أية إمكانية حقيقة لإنهاء السيطرة أو حتى تحديدها بشكل ملموس من خلال توسيع الديمقراطية[3].

---

(1)- ميشال مياي. مرجع سابق. ص 245.

(2)- Guy Rocher. *Le Changement social*. Paris. Edition. H.M.H. 1969. P 129.

(3)- بوتومور. علم الاجتماع السياسي. مرجع سابق. ص ص 96-97.

فمنذ القرن التاسع عشر أعلن عدد من المفكرين مجموعة من الأفكار التي
مكونة بذلك نظرية النخبة تتفق على رفضها الطرح الماركسي رغم تأثرها به ، و بينها
نفس الوقت نظرية النخبة كبديل لنظرية الطبقات الاجتماعية عند ماركس حيث أرادو
يبرهنوا أن باستطاعة علم الاجتماع اقتراح تفسيرات ودفاعات مختلفة للديمقراطيات الحرة(1).
وهذه التفسيرات الغرض منها الدفاع عن النظام الرأسمالي وعن بناء القوة فيه وتوزيع السلطة من جهة ودحض النظرية الماركسية لتوزيع السلطة والتي ترى أن كافة المجتمعات مبنية على المصالح الاقتصادية الطبقية أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج والطبقة البروليتارية العاملة وهناك عبارة صاغها "موسكا" تظهر محتوى هذا الإتجاه النخبوي،"من بين الحقائق والاتجاهات الثابتة والتي توجد في كل الكيانات والجماعات السياسية، هناك حقيقة واضحة جدا إلى درجة تجعلها ظاهرة للعين العابرة، ففي كل المجتمعات وبدءا من المجتمعات البدائية والتي أدركت بالكاد بزوغ فجر الحضارة وحتى أكثر المجتمعات تقدما وقوة، تظهر طبقات من البشر، طبقة تحكم وهي دائما أقل عددا، تقوم بكافة الوظائف السياسية وتحتكر القوة وتتميز بالامتيازات التي تجلبها في حين تقع الثانية وهي الطبقة الأكثر عددا تحت توجيه وسيطرة الأولى بأسلوب أصبح الآن بشكل أو بآخر قانونيا وأقل تحكمية وعنفا، وهي تمد الأولى على الأقل في الظاهر بوسائل مادية للبقاء وبالآليات الأساسية لضمان حيوية الكيان السياسي"(2). وهكذا قامت نظرية النخبة التي روج لها وتبناها العديد من علماء الاجتماع المعاصرين وخاصة في أمريكا(برنهام، ميلز، داهل) أو في فرنسا(أرون) وهذه الأفكار هي في حقيقة الأمر معارضة للنظرية الماركسية وخاصة نظرتها للطبقات الاجتماعية وتبيان استحالة تحقيق مجتمع لا طبقي، فإذا كانت الماركسية تنظر إلى هذه الطبقات من زاوية الملكية الاقتصادية حيث تحتكر الطبقة المالكة المجال السياسي وجهاز الدولة،وتقوم باستغلال الطبقة العامة من أجل ديمومة سيطرتها الاقتصادية والمحافظة على ملكيتها وحسب ماركس يمكن تفسير الوضع المسيطر الذي تحتله الطبقة الحاكمة، إذا ما فسرنا ملكيتها للوسائل الأساسية للإنتاج الاقتصادي، فطبيعة الصراع بين الطبقة الحاكمة والطبقة أو الطبقات الخاضعة يتأثران أساسا بتطور القوى الإنتاجية. فإن نظرية

---

(1)- مونيك شوميلية وكلود كورفوازيه. مدخل إلى علم الاجتماع السياسي. ترجمة إسماعيل الغزال. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1986. ص 57.

(3)- روبرت داهل. مرجع سابق. ص 73.

النخبة تنظر إلى طبقات على أنها شيء طبيعي متأثرة في ذلك بأفكار "ميكيافيللي" عن التفاوت الطبيعي بين الأشخاص هذا التفاوت الذي يسمح للنخبة الحاكمة بالسيطرة. نتيجة لتنظيمها ومواهبها الطبيعية، وهي تضم العدد القليل من الأفراد كل في نطاق عمله ممن نجحوا في حياتهم وتوصلوا إلى درجة عليا في التسلسل المهني[1] فالذي يفرق بين النخبة والجماهير هو التفوق الطبيعي والبسيكولوجي، فرق بين الضعفاء والأقوياء.

فـ"باريتو" الذي يعتبر رائد من رواد هذه المدرسة يرى أن كل المجتمعات تتميز بفارق أساسي بين النخبة المكونة من الأفراد الأكثر جدارة في مختلف الميادين وجماهير الأفراد الأقل جدارة الذين يقبلون سيطرة الأوائل، إن هذه السيطرة يمكن أن تتأسس على القوة والحيلة كما أشار إليه من قبل ميكيافيللي فالجماهير من حيث تعريفها سلبية والصراعات الملائمة في نظر باريتو ليست تلك التي تقوم بين الجماهير والنخبة، وإنما تلك التي تمزق هذه النخبة، وبالفعل فإن النخبة هي مكان التحول دائم، فالنخبات القديمة تتمسك بالسلطة لكن الأخرى الفتية والديناميكية تريد الوصول لها قبل أن تطرد منها بدورها فيما بعد، ويعطي باريتو لهذه العملية الاسم الذي أصبح كلاسيكيا وهو دورة النخبات[2].

أن ما يريد الوصول إليه باريتو وأتباعه هو أن النظام الطبقي شيء طبيعي وأن وجود النخبة الحاكمة أمر لا يمكن الجدال فيه طالما أن وصول هذه النخبة إلى الحكم ليس نتيجة لأصولها الطبقية أو ملكيتها الاقتصادية بل نتيجة لمميزاتها وخصائصها الطبيعية أو المكتسبة عن طريق الممارسة السياسية، مستعملة في ذلك كل الطرق مثل الدهاء والحيلة والقوة، فالدولة لا تعمل على تعميق الفوارق الطبقية ولا تعمل لصالح طبقة دون أخرى طالما أن الطريق أمام هذه النخبات مفتوح ولا يحول بينها وبين ذلك سوى قدراتها وإمكانياتها الشخصية، فالصراع والتراضي وفق هذا المنطق مظهران هامان للنظم السياسية كما يقول "داهل"[3].

وهكذا تعيد نظرية النخبة الاعتبار إلى التفسير بواسطة التفاوت الطبيعي وترى فيه مبررات التفاوت الاجتماعي[4] وليس الملكية الاقتصادية أو أسلوب الإنتاج هو مفسر هذا التفاوت، وهذا يعني أن على المجتمع أن يقبل بهذا الوضع الواقعي وأن يجتهد كل من جهته لتحسين وضعه طالما أن قنوات وفرص الترقية يضمنها المجتمع عن طريق الدولة التي تعمل من أجل الجميع ولصالح الجميع.

---

(1)- شوميليه وكورفوازيه. مرجع سابق. ص 58.
(2)- دانكان. مرجع سابق. ص 77.
(3)- روبرت داهل. مرجع سابق. ص 77.
(4)- شوميليه وكورفوازيه. مرجع سابق. ص 63.

وسيطرة النخبة على المجال السياسي لا يعني مطلقا أن المجتمع غير ديمقراطي لأنه يكفي على الديمقراطية أن يتمكن المواطنون من التعبير من وقت لآخر عن طموحاتهم حتى وإن لم يكن باستطاعتهم الاشتراك مباشرة في إدارة الدولة[1] لأن ذلك يستحيل عمله فالشعب عبر ممثليه يستطيع أن يسمع صوته وأن يحقق أهدافه وقد عبر "فيبر" في هذا الشأن بأن الشعب لم تعد له أية سيطرة حقيقية على القرارات السياسية التي تصبح امتيازا من جهة لإدارة بيروقراطية ومن جهة أخرى لزعماء الأحزاب السياسية ويعلل فيبر هذا المركز المتسلط للنخب البيروقراطية بامتلاكها لوسائل الإدارة وبكونها فئات صغيرة تستطيع الاتفاق بسهولة على أي عمل ضروري للحفاظ على سلطتها[2].

إن فكرة التفاوت الطبيعي بين أفراد المجتمع كانت بالنسبة للبعض فكرة غير طبيعية وغير مقبولة لأنها فعلا تكرس الطبقية وتمثل عاملا لبقاء الأحوال على ما عليه بدون تغيير وكأنها تريد أن تحافظ على البنية الطبقية للمجتمع وفي هذا الإطار انتقد أحد علماء الاجتماع المعاصرين (L.Tadic) وجهة النظر هذه قائلا هذا هو الافتراض الصريح أو الضمني بقدرة الإنسان على الإنسان، أي سيطرة الأقوياء على الضعفاء سيطرة من هم في الأعلى على من هم في الأسفل سيطرة الناجحين على من هم بين بين أو على الفاشلين، سيطرة النشيطين على الكسالى، وأخيرا وليس آخر سيطرة الأغنياء على الفقراء[3]، لأن هذا هو الهدف الأساسي لنظرية النخبة عموما والنظرية الليبرالية خصوصا التي تحاول جاهدة إيجاد مبررات للأوضاع الطبقية في المجتمع الرأسمالي حتى تكون مقبولة من طرف الجميع وبالتالي المحافظة على توازن واستقرار المجتمع الذي هو هدف علم الاجتماع الغربي بدءا بالوضعية وحتى الوظيفة.

وفي المقابل ترفض نظرية الطبقات الاجتماعية الماركسية هذا الطرح وهذا التبرير المبني على التفاوت الطبيعي، وتفسر ديمومة التفاوت الاجتماعي بأهمية الآلة الإيديولوجية للدولة (ثقافية، إعلامية،...الخ)، هذه النظرة كانت محل تطوير من قبل العديد من علماء الاجتماع بدءا من "غرامشي" الذي أشار -من وجهة النظر الماركسية- لأول مرة إلى دور الهيمنة الثقافية التي تمارسها الدولة على بقية الطبقات،والتي تم تطويرها في السنوات الأخيرة الماضية من طرف عالم

---

(1)- نفس المرجع. ص 65.
(2)- بوتومور. علم الاجتماع السياسي. مرجع سابق. ص 32.
(3)- شوميليه وكورفوازيه. مرجع سابق. ص 58.

الاجتماع الفرنسي "لوى التوسير" (L. Althusser) الذي يذهب إلى أن أجهزة الدولة الإيديولوجية أصبحت هي الوسيلة المفضلة للدولة الرأسمالية في سيطرتها على المجتمع وذلك عبر وسائل الإعلام المتعددة والمتنوعة وهذا ما توصل إليه بعض علماء الاجتماع الفرنسيين (بورديو وباسرون)[1] من أن النظام التعليمي في فرنسا غير ديمقراطي رغم انه شكليا يدعي ذلك فالحقيقة السوسيولوجية غير الحقيقة الاجتماعية ذلك أن البحث السوسيولوجي يثبت أن النظام التعليمي غير ديمقراطي أصلا، فالأغنياء يواصلون دائما تعليمهم في تخصصات معينة وبالتالي يتولون مهمة تسيير وقيادة المجتمع مستقبلا، بينما الطبقة الفقيرة والطبقات العمالية عموما يتم توجهها في اتجاه بعض التخصصات التي لا تتيح لها مستقبلا احتلال مراكز قيادية في هرم السلطة وكما يذهب إلى ذلك "بوتومور" فإن جميع الدراسات التي تناولت ظروف تكافؤ الفرص في الميدان التربوي مثلا دلت على مقدرة قوة وتأثير الفرو قات الطبقية على فرص نجاح الأفراد[2]، وهذا ما توصل إليه "ملباند" من خلال دراسة عن الدولة في المجتمعات الرأسمالية وبعد أن أوضح ملباند العناصر التي يتألف منها نسق الدولة وبين ضرورة تحليل العلاقات بينها لكي نفهم طبيعة قوة الدولة خلص إلى نتيجة مؤداها" أن كل الشواهد التي حصل عليها فيما يتصل بالأحوال الاجتماعية والتعليمية والطبقية تكشف أن أولئك الأشخاص الذين يشغلون المناصب الرئيسية في الدولة أي المناصب التي تتولى عملية صياغة القرارات والأوامر التعليمية هم عادة أشخاص ينتمون إلى طبقات رجال الأعمال وأصحاب الملكيات الخاصة أو من الطبقات التي تظم أصحاب المهن الفنية العالية"[3].

ونتيجة لهذه الانتقادات والتحفظات والتي أبداها الماركسيون إزاء نظرية النخبة كما تصورها روادها (باريتو، موسكا،...الخ)، فقد تخلى النخبيون المحدثون عن فكرة التفوق الطبيعي مبرزين سمة أخرى من سمات العصر الحديث والتي تؤدي بالفرد إلى الانتماء وتواجده في النخبة أنها المكانة التي يحتلها الفرد في المجتمع هي التي تسمح له بالانتماء إلى النخبة وبالتالي السلطة فبالنسبة لـ "جامس بيرنهام" فإن الطبقة المسيرة أصبحت هي التي تحتل المراكز العليا، ففي كتابه عصر المنظمين (L'ère des organisateurs) بين كيف أن البرجوازية الرأسمالية في القرن الماضي تم استبدالها بالمسيرين، فالمصانع الكبرى في القرن 19 كانت تسير من طرف أصحابها، أما الآن

(1)- Pierre Bourdieu et Jean claude Passeron. Les Heritiers. Paris. Edition des Minuits. 1964 et Pierre Bourdieu et Jean claude Passeron. la Reproduction. paris. Edition des Minuits 1970.

(2)- شوميليه وكورفوازيه. مرجع سابق. ص 66.

(3)- محمد علي محمد. مرجع سابق. ص 187.

فالملكية كما يقول "بيرنهام" توزعت بين ملايين من حاملي الأسهم، فالسلطة الآن ليست في أيدي طبقة البرجوازية والطبقة المالكة، إنها بين أيدي قلة من المديرين الذين يضمنون التسيير، وبالنسبة لـ "برنهام" يوجد أربع فئات من المسيرين في المؤسسات الكبرى والحديثة.

1. أصحاب الأموال الذين يشتغلون بالبورصة.
2. التقنيون الذين يملكون المعرفة.
3. البائعون.
4. المسيرون.

ومفهوم التسيير عند "برنهام" لا يقتصر إلى تسيير الشركات فقط، بل يمتد إلى مجالات أخرى عديدة مثل الثقافة، حزب سياسيي أو مصلحة عمومية كبرى، فبين أيدي هؤلاء المنظمين توجد السلطة في المجتمعات الحديثة[1] وعلى هذا فالدولة ليست في خدمة طبقة معينة طالما أن الملكية لم تعد هي القياس، والمسير ليس شرطا أن يكون مالكا بالعكس لقد انفصلت الملكية عن المسير، والدولة مع ذلك هي ممثلة للجميع مالكين وغير مالكين، ولا يمكن أن تنحاز لأي منها.

وإذا كان بالنسبة لـــ"برنهام" توجد صفوة واحدة مكونة من فئات من المسيرين، فإنه بالنسبة "لريزمان" (Reisman) السلطة يقتسمها عدد كبير من الجماعات، فالقرارات الحكومية ليست نتيجة لصفوة واحدة ولكنها نتيجة لعلاقات القوة بين مختلف جماعات الضغط أما بالنسبة لـــ"ميلز" (W. Mills) فإنه توجد صفوة واحدة ولكن ليست طبقة بالمعنى الماركسي، إنها مجموعة مكانة(Groupe de status) وبالنسبة لهذا الأخير فإن النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية تظم ثلاثة مؤسسات رئيسية:

1. المؤسسة العسكرية.
2. المؤسسة الصناعية.
3. المؤسسة السياسية.

فالمؤسسة الاقتصادية تظم مسيري المؤسسات والمصانع الكبرى التي تعتبر كإمبراطورية وطنية حقيقية، حيث يعتقد مسيروها أن مصالح الأمة تختلط مع مصالح هذه الشركات وهذا ما يلخصه قول الرئيس مدير عام السابق لشركة جنرال موتورز "شارل اروين ولسن" كل ما هو مفيد لشركة جنرال موتورز مفيد للولايات المتحدة الأمريكية:

<what is good for general Motors corporation is good for the U.S.>

(1)- Jean Pierre Cot et Jean Pierre Mounier. Pour Une Sociologie Politique. Tome2. Paris. Edition Du Seuil. 1974. p 132.

أما .المؤسسة السياسية فهي تظم الشريحة العليا من الأفراد السياسيين الرئيس ومعاونوه، أعضاء الإدارة، رؤساء الكنغرس، وبالنسبة ل "ميلز" فإن الشيء الذي يعطي سلطة حقيقية لذلك هو العلاقات والروابط التي توحد هذه المؤسسات الثلاثة والتي تجعلهم متضامنين عبر علاقات شخصية يقيمونها فيما بينهم، فعلى سبيل المثال أغلب السفراء في الولايات المتحدة الأمريكية هم في حقيقة الأمر صناعيين كبار اشتروا مناصبهم عن طريق مساهماتهم ماليا في حملة الدعاية للرئيس، ففي سنة 1970 إحدى عشر (11) من بين خمسة عشر(15) مترشح لمنصب سيناتور كانوا من الملياردريات والأربعة الآخرين انهزموا لأنهم ليسوا من الأغنياء، وهكذا فبالنسبة "لميلز" مثل غيره من منظري مدرسة النخبة، هناك أقلية تملك السلطة والجماهير المقصية من ذلك[1].

وما يمكن أن نستنتجه من تحليل "ميلز" ورغم تأثره بالاتجاه الماركسي إلا أنه في الأخير لا يعتبر هذه المجموعة التي في هرم السلطة بالطبقة، بل يعتبرها نخبة ذات بنية لسلطة موحدة تقيم علاقات متبادلة فيما بينها للحفاظ على مصالحها المشتركة، وهو في الأخير لا يعتبر هذه المكانة التي وصلت إليها النخبة عن طريق ملكيتها لوسائل الإنتاج رغم أن شريحة منها تمثل ذلك، بل المكانة التي تحتلها في المجتمع.

إن أهمية مساهمة "ميلز" كما يقول عالم الاجتماع "غي روشي" تكمن في أنها محاولة ذات ثلاثة أبعاد مهمة :

- أولا: فصلت مفهوم النخبة عن مفهوم الطبقة الاجتماعية.
- ثانيا: لقد رسمت الطريق لسوسيولوجيا السلطة أو القوة.
- ثالثا: لقد فتحت حقل الدراسات الإمبيريقية حول النخبة.

ومن بين العلماء الذين تأثروا بوجهة نظر "ميلز" هاته عالم الاجتماع الكندي "جون بورتر" (John Porter) من خلال كتابه (An analysis of social and Power in Canada :The vertical Mosaic) والذي حاول من خلاله أن يوضح الذي يربط والذي يفرق بين الصفوات السياسية والاقتصادية والتكنوقراطية والدينية والنقابية في كندا[2].

---

(1)- Ibid. PP. 131-132.
(2)- Guy Rocher. Op cit. P 133.

وفي المقابل فقد تركت مساهمة "ميلز" هذه التي تمزج بين النظرية الماركسية ونظرية النخبة التقليدية جدلا واسعا وردود أفعال عنيفة في أمريكا وفي المدرسة اللبرالية بصفة عامة، حيث حاول ممثلوا هذا الإتجاه تفنيد نتائج واستنتاجات "ميلز"، ونجد في هذا الصدد "روبرت داهل" الذي قام ببحث ميداني لتفنيد أطروحة "ميلز" هذا البحث يتناول موضوع بينة السلطة في مدينة صغيرة قريبة من الجامعة التي يدرس فيها (نيو هافن) وتوصل من خلال بحثه الميداني هذا إلى أن النظام السياسي في نيو هافن يسيطر عليه فرق متعددة أو مجموعات متعددة ومتنوعة كل واحدة من هاته المجموعات قادمة من تركيبة سياسية مختلفة بمعني أنها مجموعات متعددة غير متجانسة، إنها باختصار نظام تعددي[1].

ويظهر من هذه النتيجة أن "داهل" كان وفيا لخطه التعددي مفندا بذلك فكرة وجود مجموعة واحدة ذات مصالح متبادلة كما طرحها "ميلز" وبالتالي فإن القوة ليست مركزة في يد جماعة واحدة بل هي موزعة على باقي المجموعات، وهذا يعني أن الدولة في حد ذاتها ليست في يد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، فهناك عدة صفوات وفي مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية وهذا يعني أنه ينقصها التكامل والتماسك الذي يمكن أن يحولها إلى طبقة حاكمة مسيطرة.

وهكذا فإن تعدد الصفوات هو في حد ذاته ضمان لانتشار القوة وتوزيعها. إن الدولة وفق هذا الرأي تخضع لضغوطات متعددة ومتصارعة تمارسها هذه الجماعات المنظمة وبالتالي لا يمكن أن تتحيز الدولة لجماعة دون الأخرى[2].

أما ممثل الإتجاه التعددي في فرنسا (ر. آرون) فيذهب إلى أن هناك اختلاف وتفرق فيزيائي بين الذين يمارسون الوظائف السياسية والذين يمارسون الوظائف الاقتصادية المسيرة، ويلخص آرون من خلال هذا التحليل إلى استقلالية الأفراد السياسيين المسيرين عن المصالح الاقتصادية، ولكن مفهوم الاستقلالية لا يجب أن يفهم بمعنى أن المسيرين السياسيين لا تكون لهم علاقات مع المسيرين الاقتصاديين بل يكونون أحيانا متأثرين بهم، ولكن يجب فهم الاستقلالية بمعنى أن السياسيين في اتخاذهم القرارات السياسية لا يحدهم جانب واحد فقط

(1)- J.P Mourier. Et J.P Cot. Op cit. P 133.

(2)- محمد علي محمد. مرجع سابق. ص 177.

والمتمثل في الطبقة الاقتصادية المسيرة والموحدة[1] بمعنى آخر أن قراراتهم السياسية لا تتأثر فقط بمصالح الطبقات الاقتصادية، بل هناك اعتبارات أخرى سياسية وغيرها، وبمعنى آخر أن إتخاذ القرارات السياسية يكون مستقل عن الطبقة الاقتصادية رغم التأثير الذي يمكن أن تلعبه هذه الطبقة للتأثير على هذه القرارات حتى تكون لصالحها، يقول "آرون" وعلى هدى "داهل": << أنني لا أنفي أنه في بعض المناسبات بعض ممثلي المصالح الرأسمالية يمارسون ضغوطات على رجال الدولة ولكن الذي أؤكده أنه لا توجد أقلية تسير المؤسسات الصناعية الكبرى، وتمثل مجموعة موحدة وليس صحيحا وهذا من خلال التجربة أن ممثلي المصالح الاقتصادية يملون على المسيرين السياسيين القرارات، ولكن مسيري التجمعات الصناعية الكبرى يمارسون طبيعيا وقانونيا تأثيرا على سياسة البلد>>[2].

إن "آرون" بناء على هذا التحليل مثله مثل ممثلي الاتجاه التعددي الوظيفي لا يعطي أهمية للصراع بين المجموعات المهنية لشرح التغير السياسي كما يفعل الماركسيون، بل هو يعرف الأنظمة الغربية من خلال متغيرين، المنافسة السلمية بين العديد من الأحزاب، والطابع المؤسساتي لاختيار الحكام وممارسة السلطة هذا النظام النموذجي يسميه "نظام مؤسساتي" تعددي[3] وهو بالتالي لا يختلف عن روبرت داهل الذي يعرف هذه المجتمعات بمجتمعات تعددية وأن الصراع ليس محركه دافع اقتصادي بل السياسة، فالصراع والتراضي هي سمة أو مظهران هامان للنظم السياسية، فالدولة الرأسمالية إذن ليست أداة في يد أي جماعة، ولا تخدم مصلحة أي جماعة، بل هي تحمي النظام الديمقراطي وتحمي هذا النظام التعددي.

وحسب آرون فإنه لا يمكن أن يعرف نظام سياسي عن طريق الطبقة التي افترضت أنها تمارس السلطة، ولا يمكن أن نعرف النظام السياسي الرأسمالي عن طريق سلطة المحتكرين في نفس الوقت الذي لا تستطيع أن نعرف نظاما سياسيا لمجتمع اشتراكي عن طريق سلطة البروليتاريا، ففي النظام الرأسمالي ليس المحتكرين هم الذين يمارسون الحكم أو السلطة شخصيا، وفي النظام الاشتراكي ليست البروليتاريا هي التي تمارس الحكم أو السلطة، ففي الحالتين يجب أن نحدد من هم الرجال الذين يمارسون الوظائف السياسية، وكيف وصلوا إلى ذلك، وكيف يمارسون السلطة، وما هي العلاقة بين الحكام والمحكومين، ويلخص آرون أن سوسيولوجيا الأنظمة السياسية لا يمكن أن تقلص إلى تابع بسيط لسوسيولوجيا الاقتصاد أو

---

(1)- J.P Mourier. Et J.P Cot. Op cit. PP 134-135.
(2)- R. Aron. Démocratie et totalitarisme. Paris. Edition Idées. PP 148-149.
(3)- Mourier. Et Cot. Op cit. P 139.
(4)- R. Aron. Les *étapes de la pensée sociologique*. Paris. Edition Gallimard. 1967. P 22.

لطبقات اجتماعية، بمعنى آخر لا يمكن للسياسة أن تتبع الاقتصاد[1]. وبالتالي لا يمكن للنظرية الماركسية أن تكون صالحة لدراسة المجتمعات الغربية التعددية التي قطعت فيها الدولة شوطا كبيرا نحو العدالة والديمقراطية وخدمة الصالح العام وحققت فيها الطبقة العاملة عدة امتيازات ومكاسب لم تحققها في المجتمعات التي تتبع المذهب الماركسي.

وهكذا يظهر أن هذا التحليل كان في الأساس لبحث عن نظرية بديلة عن نظرية الطبقات الاجتماعية الماركسية واستبدالها بنظرية النخبة، ففي دراسة "لأرون"[1] يحدد ثلاث حلقات تدور حولها نظرية السلطة وهذه الحلقات هي:

الحلقة الأولى: تضم أصحاب نظريات الطبقات الذين يقررون أن الطبقات تكافح من اجل الوصول إلى السلطة.

الحلقة الثانية: والخاصة بعلم الاجتماع الإمبيريقي الذي توصل إلى أنه توجد في جميع المجتمعات أقلية تحتل المناصب العليا، وتشغل الوظائف الممتازة وهي تتمتع بأعلى المداخيل.

الحلقة الثالثة: تختص بنظرية الطبقة الحاكمة والتي مؤداها أن الكثير من الاجتماعيين منذ مكيافيللي وحتى باريتو يرون أن الخاصية الأساسية في جميع المجتمعات ليست هي الطبقات الاجتماعية وإنما هي الجماهير المحكومة من طرف الأقلية الحاكمة.

وفي ضوء هذه الحلقات النظرية التي حددها "آرون" حول الطبقة والسلطة استخرج أهم الفئات الرئيسية للصفوات والتي تبدو كما يقول مرتبطة بالمجتمعات الصناعية وهي:

1. فئات من الصفوات يتطلع كل منها إلى اعتلاء السلطة الروحية، بكن أن تطلق على إحداها الكهنة(Les pretres) أو ممثلي الديانات التقليدية، ثانيهما المتفوقون أو رجال العلم وهم الذين يعبرون عن الفكر اللائكي.

2. القادة السياسيون وهم على صلة بفئات أخرى من الموظفين أو الإداريين وقادة الجيش والشرطة(الذين يصبحون دوما مجرد موظفين عاديين).

3. مسيري العمل الجماعي الذين يمكن أن يكونوا من مالكي وسائل الإنتاج، وهم ما يمكن أن نطلق عليهم اليوم المسيرين(Managers) أو رجال الإدارة (حسب مفهوم برنهام) والذين يمتلكون كفاءة عالية وقدرة على التنظيم والتسيير.

4. قادة الجماهير وهم من جهة يوجهون مطالب العمال داخل المجتمع ومن جهة أخرى يتطلعون إلى السلطة السياسية وحتى الروحية.

---

(1)- R. Aron. La Lutte de Classe Nouvelles Leçons Sur Les Sociétés Industrielles. Paris. Edition Gallimard. 1964. PP 163-170.

ومن خلال هذا التحليل يظهر الإتجاه التعددي الواضح عند آرون، فهو يرى أن السلطة موزعة بين أربعة فئات وليست طبقات في المجتمع الصناعي الرأسمالي وبالتالي ليست محتكرة من طرف أي جهة، فحتى جهة الجماهير لها نصيب من هذا من حيث كونها تتطلع إلى السلطة وقد تصل إليها. إذن فالوصول إلى قمة هرم السلطة وهرم الدولة ليس محتكرا لصالح ما لكي وسائل الإنتاج بل هناك فئات أخرى تنافس هذه الفئة وبالتالي فلكل نصيب وفرصة للوصول إلى ذلك، فالدولة إذن ليست ممثلة لإتجاه واحد بل ممثلة للجميع، وأن السلطة موزعة بين فئات المجتمع وليست محتكرة لفئة بعينها.

إن هذا التحليل للمجتمعات الغربية وللنظام السياسي وجهاز الدولة كان عرضة للنقد من طرف العديد من الباحثين الذين يثبتون أن الدولة الرأسمالية ليست حيادية إلى الدرجة التي يصورها الاتجاه الليبرالي والتعددي الوظيفي بصفة خاصة وأن الطبقات مازالت موجودة في المجتمعات الرأسمالية رغم تأكيدات العلماء على اختفاء الطبقات بالمفهوم الماركسي

في المجتمعات الغربية، وفي هذا الإطار بين بعض النقاد مثل "زتلن" (Zetlen) و"كوتز"(Kotz) أن الطبقة الصناعية الغنية الرأسمالية مازالت سائدة، وأن امتلاك الأسهم لم ينتشر وإنما تمركز بشكل استثنائي بين أصحاب الشركات الكبرى، وكما يقول "زتلن" فإن الأخبار حول اضمحلال الطبقات الرأسمالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية هي على أغلب الضن أخبار سابقة لأوانها[1]، بالإضافة إلى ذلك تفشل هذه النظرية في الاعتراف بأنه بعضا مما يسمى بالمجموعات القيادية تحتل مكانة أفضل من غيرها لدعم مصالحها على المسرح السياسي بسبب تحالفها القوي مع الدولة وينطبق هذا على سبيل المثال على الأقلية العسكرية المتنفذة ورجال الأعمال مقارنة بقوة منظمات العمل[2].

والحقيقة أن هذه الأخطاء التي وقع فيها الإتجاه التعددي ترجع في الأساس إلى أنهم لم يحاولوا تحليل المجتمعات الغربية بكل موضوعية وعملية بقدر ما كانت تحليلاتهم رد فعل إزاء النظرية الماركسية في الطبقات والسلطة السياسية وجهاز الدولة التي هي أداة هذه الطبقات وهذا ما يؤكده "ملباند" من أن التطور السريع الذي حققته الأفكار التعددية وانتشارها في علم الاجتماع السياسي منذ 1945 وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحركه الحاجة

---

(1)- أندرو وبيستر. مرجع سابق. ص ص 176-177 .
(2)- نفس المرجع. ص 177.

الماسة لمواجهة التحدي الماركسي وصياغة بديل لفكرة سيطرة الطبقة الحاكمة على الدولة وتركز القوة في أيدي أقلية تملك أو تدير وسائل الإنتاج[1]، فالعداء الشديد للماركسية جعل هؤلاء العلماء يحاولون بشتى الطرق وباستخدام كل الأدوات الممكنة وخاصة الإيديولوجية لتبرير الوضع القائم من جهة ولمحاصرة وتفنيد كل ما جاء به ماركس والماركسيون، ولقد كتب موسكا بقوله: يمكننا محاصرة الاشتراكية في عالمنا الذي نعيش فيه إذا ما تمكن علم سياسي واقعي أن يزيل الأفكار الميتافيزيقية التي تسود الدراسات الاجتماعية في الوقت الحاضر، ويقوم هذا العلم الواقعي الذي روج له كل من باريتو وفيبر وميشلز على دحض نظرية ماركس في الطبقات مستندة في ذلك إلى نقطتين أساسيتين: الأولى أن التصور الماركسي للطبقة الحاكمة خاطئ من أساسه، والنقطة الثانية وهو البرهنة على أن وجود مجتمع لا طبقي أمر مستحيل طالما أن هناك في كل مجتمع قلة حاكمة[2]، وهكذا فإن هدف كل من موسكا وباريتو أو المكيافيليون كما كان يحلو لبرنهام أن يطلق عليهم هو معارضة الاشتراكية وعلى الأخص نظرية ماركس حول السلطة والطبقات في المجتمعات الرأسمالية، وفي المقابل فإن الماركسيين الجدد والمعاصرين قدموا إسهاماتهم في هذا المجال مفندين كل آراء الإتجاه الرأسمالي والتعددي والوظيفي وهذا ما سوف نتناوله في العنصر التالي، والمخصص لتحليل الإتجاه الماركسي للدولة في المجتمعات الغربية.

---

(1)- محمد علي محمد. مرجع سابق. ص 178.

(2)- بوتومور. الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي. ترجمة محمد الجوهري. وآخرون. القاهرة: دار المعارف. الطبقة الثانية. 1978. ص 35.

ثانيا: الدولة في المجتمع الرأسمالي: وجهة نظر الإتجاه الماركسي:

لن نكون مبالغين لو قلنا أنه لو لا ماركس والماركسية عموما لبقي موضوع الدولة يراوح مكانة في اتجاه أحادي يختزل الدولة في دور مؤسسة حيادية تعمل للصالح العام، ولما عرف هذا الموضوع أهمية مثل التي يحتلها الآن في شتي الاختصاصات المعرفية.

حقا لقد أدى النقد الماركسي للنظام الرأسمالي ولفلسفة الحق عند هيجل أي للتصور الهيجلي للدولة إلى ميلاد وجهة نظر جديدة تربط الدولة والسلطة السياسية لأول مرة بالبناء الاجتماعي والاقتصادي معالجة إياها في إطار سياقها التاريخي الذي نشأت فيه.

فقد ساهمت فلسفة الحقوق عند هيجل إلى حد بعيد بفعل منطقها الجدلي في عملية نشوء الفكر الماركسي إلى جانب مساهمات الاقتصاد السياسي الإنجليزي والنقد السياسي والاجتماعي الذي قامت به الاشتراكية الفرنسية والطوباوية وقد سعى ماركس انطلاقا من هيجل إلى البحث عن نظرية خاصة بالدولة والمؤسسات كما توصل مع أنجلز إلى فرضية زوال الدولة بعد الاستيلاء على السلطة السياسية من قبل الثوريين وإقرار مرحلة التنظيم الانتقالي لديكتاتورية البروليتاريا[1].

لقد كانت كتابات ماركس وأنجلز عن الدولة هي الأولى من نوعها التي بددت غلالة الرومانسية والميتافيزيقية التي أحاطت بمفهوم الدولة ومؤسساتها وسلطت هذه الكتابات الضوء على الجانب الطبقي والتكوينات الاجتماعية في دراسة الموضوع، ورغم ما في الأحكام الماركسية من تبسيط في ذلك الوقت إلا أن الأجيال التالية من المفكرين الماركسيين قد أغنوا الحوار حول الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني[2].بداية من لينين الذي أوضح الكثير من القضايا الماركسية مرورا بغرامشي فالجيل اللاحق من الماركسيين الذين طوروا الفكر الماركسي حول الدولة مع التطورات العديدة التي عرفتها الرأسمالية بحيث لم تعد تلك الرأسمالية ولم يعد المجتمع الرأسمالي كما خبره وعايشه ماركس وأنجلز وهكذا سنتناول الفكر الماركسي بداية من ماركس مرورا بالتطورات التي عرفها هذا الفكر والتي شكلت محطات بارزة في هذا الإطار.

---

(1)- لالماند. مرجع سابق. ص ص 115-116.

(2)- سعد الدين إبراهيم وآخرون. مرجع سابق. 67.

1-الماركسية الكلاسيكية:

بدأ ماركس يكتب عن موضوع الدولة ابتداء من سنة 1941 -1942 عندما بدأ بنقد الفكر الهيجلي عن الدولة، فإذا كان هيجل ينظر إلى الدولة على أنها تمثل قمة العقلانية والحرية المطلقة وانتصار الفكر على المادة والوحدة على التشتت وأنها تمثل المصلحة العامة لا المصلحة الخاصة فالدولة هي الحقيقة الأسمى وتعبيرا عن أرقى القيم، فقد جاء ماركس لضرب جوهر النظرية الهيغلية هذه وقد أدى هذا النقد إلى قلب جميع المفاهيم رأسا على عقب، ليست الدولة إشارة للحرية بل للاغتراب السياسي، فالدولة لم تتجاوز ولم تلغ التناقضات التي يبرزها المجتمع المدني، بل أخفتها فالمواطن المفترض به الارتفاع إلى مستوى أعلى يجد نفسه في حالة صراع مع الإنسان هكذا تصبح الدولة السماء المثالية في الوقت الذي تبقى فيه المشاكل الفعلية للأرض دون حل[1].

وهكذا بدا المفهوم الهيجلي للدولة مفهوما مزيفا وغير واقعي، إنه المفهوم البرجوازي للدولة الذي يرفضه ماركس رفضا تاما باعتباره مفهوم يخدم طبقة دون أخرى ويكرس الانقسامات الطبقية داخل المجتمع الرأسمالي، لقد قلب إذن النقد الماركسي المشكلة الهيجلية، ومنها أن الحقيقة هي المجتمع وأن تأمثل هذه الحقيقة هو الدولة وقد أدى ذلك بماركس إلى تخليه عن المجال الفلسفي وحتى السياسي لصالح المجال السوسيو اقتصادي القادر وحده على كشف بنية المجتمع، ولخصت المقدمة الشهيرة لـ"مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" (1859) اتجاه ماركس العام <أن الحياة الاقتصادية هي القاعدة الفعلية والتناقضية للحياة الاجتماعية التي ترتفع على أساسها بنية سياسية قانونية (خاصة الدولة) مكلفة الإبقاء على صراعات وتناقضات الحياة الاجتماعية وليس بتقليصها >[2].

مع ماركس لم تعد الدولة سوى مظهر لتناقضات المجتمع حيث يحتل موضوع صراع الطبقات مكانا مركزيا في فهم حقيقة الدولة وطبيعتها، ويكتب أنجلز في مقدمة (برومير18) كل الصراعات التاريخية سوى جرت على الصعيد السياسي أو الديني أو الفلسفي أو أي صعيد آخر إنها التعبير الحقيقي عن صراع الطبقات الاجتماعية[3]، فانطلاقا من فرضية الطبقات الاجتماعية تم تصور الدولة، والحقيقة أن هذا التصور تم تطويره من طرف أنجلز وليس ماركس

---

(1)- ميشال مياي. مرجع سابق. ص ص 180-181.

(2)- نفس المرجع السابق. ص 181.

(3)- P. Fogyrollas. Op cit. PP 224-225.

والذي يرى أن ظهور الدولة وإخفاؤها مرتبط أساسا بانقسام المجتمع إلى طبقات، يكتب أنجلز لتوضيح هذه الفكرة سنة 1884 وفي كتابه "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة"، "الدولة ليست أبدية في كل الفترات التاريخية، لقد كان هناك مجتمعات عاشت بدون دولة، ولم تكن لديها أية فكرة عن الدولة وعن سلطة الدولة، ولكن في مرحلة معينة من التطور الاقتصادي الذي كان بالضرورة مرتبطا بتقسيم المجتمع إلى طبقات، فإن هذا التقسيم جعل من الدولة ضرورة، نحن نقترب الآن بخطى سريعة من مرحلة تطور الإنتاج حيث وجود هذه الطبقات لم يفقد فقط ضرورة وجوده، ولكن يصبح حاجزا أو كائن إيجابي للإنتاج، هذه الطبقات سوف تسقط حتما معها والمجتمع الذي يعيد تنظيم الإنتاج على أساس تجمع حر وقائم على المساواة بين المنتجين سيلقي بالة الدولة في المكان الذي سيكون ابتداء من الآن مكانها الطبيعي، متحف الأشياء القديمة إلى جانب الخردوات والساطور البرونزي[1].

لقد نظر كل من ماركس وأنجلز ومن خلال تحليلهما المادي التاريخي إلى ظهور الطبقات الاجتماعية وظهور الملكية الخاصة على أنه أساس كل المشاكل والصراعات التي يتخبط فيها العامل والطبقة البروليتارية بشكل عام في المجتمع الرأسمالي وهكذا فإن التحليل المادي التاريخي يقطع الصلة نهائيا مع وجهة النظر التي تعتبر الدولة كحقيقة مستقلة عن علاقات الإنتاج المكونة للحياة الاجتماعية. ففي الإيديولوجيا الألمانية أوضح ماركس جيدا هذا الطرح حيث يقول: "إذا جعلنا من القدرة والقوة أساس الحق مثل هوبز وآخرين، إذن فإن الحق والقانون ليسوا إلا التعبير عن علاقات أخرى تستند على قدرة الدولة "، الحياة المادية للأشخاص لا تتبع إطلاقا لإرادتهم فقط، نمط إنتاجهم الحقيقي وأشكال التبادل الذين يشترطون بعضهم البعض، ويكونون القاعدة المادية للدولة، ويبقون كذلك في كل المراحل التي يكون فيها ضروريا تقسيم العمل والملكية الخاصة، مستقلين نهائيا من إرادة الأشخاص، هذه الشروط الحقيقية ليست من خلق سلطة الدولة إنه العكس هي التي خلقت هذه السلطة[2]، فالدولة تم إنشاؤها وفقا لصيغة قانونية سياسية لخدمة طبقة معينة هي الطبقة البرجوازية ولحماية مصالحها الخاصة وملكيتها لأنه لولا هذه الملكية وانقسام المجتمع إلى طبقات طبقة تملك وطبقة لا تملك سوى قوة عملها ما كانت هناك دولة، فالدولة إذن ليست سلطة مفروضة من الخارج إنها نتاج المجتمع في مرحلة معينة ومحددة من تطوره، والتناقض بين هذه الطبقات أي بين طبقات مستغلة وطبقات مستغلة هي التي ولدت تشكيلة الجهاز المؤسساتي الذي هو الدولة.

---

(1)- Ibid. PP. 224-225.
(2)- Ibid. P. 224.

وإذا كانت النظرية الليبرالية ترى أن الفرد في المجتمع يحرص أشد الحرص على تأسيس وجوده أو لا وحفظ ممتلكاته ثانيا، فالملكية من أهم المصالح وحمايتها واجب لا يجب التفريط فيه وفي الملكية تكمن معان عديدة عند كبار منظري الليبرالية الاقتصادية مثل "تيير"(Theers) حيث يقول: "بواسطة الملكية حضر الله العالم ونقل الإنسان من الصحراء إلى المدنية ومن القسوة إلى الرقة ومن الجهل إلى الحضارة"[1] فإذا كانت الليبرالية تبرر الملكية والانقسامات الطبقية في المجتمع بهذا الشكل، فإن النظرية الماركسية كما صاغها كل من ماركس وأنجلز ترى عكس هذا الطرح بل أن أساس بؤس الإنسان وشقاؤه يمكن في ذلك فليست الدولة بتنظيماتها وتشريعاتها المختلفة إلا الصورة الإيديولوجية لسيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى، والسيطرة لا تكون إلا بإمتلاك وسائل الإنتاج المادي وبالتحكم فيها، ولا تتم إلا بفرض النظام القانوني الكفيل بالحفاظ على روابط الإنتاج على الشكل الذي يمكن الطبقة من إدامة سيطرتها وكما يقول أنجلز "ليست الدولة شيئا آخر سوى آلة لقمع طبقة من قبل طبقة أخرى والأمر في ذلك سوى في الجمهورية الديمقراطية أو في الملكية[2]. وهكذا بالنسبة لماركس فالتحرر السياسي دون التحرر الاجتماعي سوف لن يزيل الإغتراب الذي يعانيه الإنسان داخل المجتمع، فالمشكلة الحقيقية هي في تحرر البشر عبر تدمير الرأسمالية"[3]، هذا النظام الذي يولد شقاء وتعاسة واغتراب الإنسان، الذي لن يعرف الحرية الحقيقية والسعادة إلا بالقضاء على الرأسمالية ومعنى ذلك القضاء على الملكية الخاصة والقضاء على التعارضات الاجتماعية والانقسامات الطبقية، ذلك أن الطبقة البرجوازية هي التي أدت لظهور الدولة لحماية مصالحها فالدولة هي أداة لهذه الطبقة البرجوازية، وعليه فليس هناك معنى من إقامة تفرقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي لأن المجتمع المدني هو في حد ذاته المجتمع البرجوازي والمقارنة بين المجتمع المدني والدولة يحقق تفككا مصطنعا للمجتمع. فالمساواة التي يقدمها المجتمع السياسي ليست إلا مساواة شكلية، والمجتمع السياسي(الدولة) يخضع للمجتمع البرجوازي، وما الدولة إلا أداة تستخدم للحفاظ على الحقوق الطبيعية للفرد في المجتمع المدني، فالمجتمع السياسي بناءا على ذلك يحول بطريقة وهمية القضايا السياسية للطبقة الوحيدة المهيمنة البرجوازية إلى قضايا هامة تهم جميع أفراد الشعب[4]،

---

(1)، (2)- سعيد بن سعيد العلوي. مرجع سابق. ص 65.

(3)- بريان تيرنر. *ماركس ونهاية الاستشراق*. ترجمة يزيد صايغ. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية. 1981. ص 10.

(4)- شوميليه وكوفوازيه. مرجع سابق. ص 29.

وهذا خداع ووهم كبيرين توهم بها الدولة – التي هي أداة الطبقة البرجوازية – مجموع الشعب وبأن الدولة تعمل لصالح الجميع وتعمل على المساواة بين الأفراد أمام القضاء. وهذا كله يتم عن طريق الإيديولوجية البرجوازية الزائفة التي تشوه الواقع وتطمس الحقائق بهدف المحافظة على البناء الاجتماعي القائم على التعارضات الطبقية والملكية الخاصة والتي تعتبر الدولة الدرع الواقي لها، وبناءا على ذلك فإن نهاية الانفصام تتوقف على تغيير نظام الملكية.

هكذا سعى ماركس إلى أن انفصال الدولة عن المجتمع جدر مشاكل الإنسان المعاصر، فالملكية أساس المشاكل لأنها أصل الدولة، وعبر الاستطراد التاريخي وصل أنجلز إلى النتيجة نفسها في كتابة أصل العائلة والملكية والدولة[1]، فالملكية هي إذن – وفق هذا التصور– أصل الدولة، لأنه لولا الملكية لما انقسم المجتمع إلى طبقات ولولا الملكية لما ظهرت الدولة إلى الوجود لأن وجودها هو أصلا من أجل الحفاظ على هذه الملكية والحفاظ على التقسيم الطبقي، وبالتالي فإن شكل المجتمع والدولة يكون حسب شكل الملكية السائد في المجتمع.

فالدولة هي الخلاصة الرسمية للمجتمع كما يذهب إلى ذلك أنجلز أنشأها المجتمع البرجوازي لنفسه للمحافظة على شروط الإنتاج الخاصة أو كما يقول ماركس هي خلاصة المعارك العملية التي خاضتها البشرية، فالدولة السياسية إذن (من الناحية السياسية) وفي حدود ما يسمح به شكلها هي التعبير عن كل المعارك والاحتياجات والمصالح الاجتماعية[2]. هكذا نرى أن "ماركس" يرى في الدولة أداة الطبقة البرجوازية المسيطرة التي تستعمل الدول لخدمة مصالحها الخاصة وليس مصالح كل المجتمع. ولكن في الحقيقة ليست هذه فقط النظرة الوحيدة لماركس حول الدولة إننا نجد ضمن أثار "ماركس" محاولتين نظريتين حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية، ففي الكتابات المبكرة "لماركس" (نقد فلسفة الحق عند "هيجل، البرومير18 للويس بونابرت ") نجده يلح على استقلال الدولة النسبي عن الطبقة البرجوازية وعن المجتمع المدني وحيال الصراع الطبقي، ولكن الكتابات التالية لماركس وبخاصة (رأس المال، والبيان الشيوعي) نجده يقدم الدولة كوسيلة سياسية طبقية لصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا وقد قام "أنجلز" في كتابه (أصل العائلة) بنشر هذه الآراء التي طبقت مباشرة أثناء الثورة البولشفية مع القضاء على الدولة القيصرية وتعويضها بدولة ديكتاتورية البروليتاريا[3] وقد لخص هذه الفكرة العبارة المتداولة "أن السلطة التنفيذية للدولة

---

(1)- بن كيران. مرجع سابق. ص 29.

(2)- نيكوس بولنزاس. السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية. ترجمة عادل غنيم. بيروت: دار ابن خلدون. الطبعة الثانية. 1983. ص ص 49-51.

(3)- علي الكنز.من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية». المستقبل العربي.(عدد 158 أفريل 1992). ص ص 70-71.

الحديثة ليست أكثر من لجنة لإدارة الشؤون المشتركة لمجمل البرجوازية". وقد أدى هذا التناقض في كتابات وفكر ماركس حول الدولة إلى إثارة كثير من الجدل في الأوساط الماركسية المعاصرة خلال العقدين الماضيين حول طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني، وخاصة مسألة الاستقلال النسبي للنظام السياسي وجهاز الدولة عن باقي الأنظمة الأخرى، حيث كانت هذه الفكرة الأخيرة مثار مناقشات عديدة بين الماركسيين وغيرهم وحتى بين الماركسيين فيما بينهم (بولنزاس، ملباند والتوسير).

إن الذي لفت اهتمام ماركس حول استقلالية جهاز الدولة النسبي إزاء المجتمع وإزاء الطبقات حول ما حدث في نموذج الدولة عند لويس نابليون بونابرت (1848-1852)، حينما عمل جهاز الدولة على الحد من قدرة البرجوازية بشكل مؤقت حيث تعجز الطبقة البرجوازية عن تنظيم سيطرتها السياسية بعد حدوث توازن معين بين الطبقات هكذا تأتي الدولة البونابرتية لتحل هذا التناقض حيث تبدو وكأنها تحقق توازنا مرتفعا عن الطبقات وتحظى بدعم شعبي وهذا ما يميزها عن بقية الأشكال الديكتاتورية العادية، ويؤدي هذا الوضع كما يقول ماركس إلى تمتع الدولة باستقلالية كبيرة تجاه المجتمع المدني، في الواقع خسرت البرجوازية تاجها لتنقذ ثروتها فهي تصنع سيفا تحت القانون الذي ارتضت أن تعيش في ظله، إن المجتمع كله بما في ذلك الطبقة الحاكمة خاضعة للسلطة السياسية، وقد وضعت الدولة موضع التنفيذ جهازا إداريا قويا ومركزيا ذا آلية مستقلة نسبيا عن البرجوازية ولكن هذا الاستقلال ليس مطلقا ولا يأخذ صفة الشمولية لأن تفويض الطبقة البرجوازية المؤقت السلطة السياسية للدكتاتورية البونابرتية أو الدولة البونابرتية هو في الحقيقة لصالحها ولحماية ملكيتها الاقتصادية[1]. فعجز الطبقة الحاكمة المؤقت من تسيير شؤونها نتيجة الأزمة التي يمر بها المجتمع هي التي أدت إلى ظهور هذا الشكل البونابرتي الذي لم يدم طويلا وبقي مؤقتا فالطبقة البرجوازية في الأخير لا تلبث أن تعود إلى جهاز الحكم لحماية مصالحها وللحفاظ على بنية المجتمع.

ولقد أثار هذا الشكل اهتمام المؤلفين من بعد – رغم أن ماركس اعتبره مؤقتا وتخلى عن هذه النظرة لصالح النظرة الأخرى التي ترى في الدولة أداة الطبقة المالكة – الذين رأوا فيه صورة مميزة لممارسة سلطة الدولة أبعد من كونه مثلا فرنسيا، فلقد اشتهر تروتسكي بوصف النظام

(1)- ميشال مياي. مرجع سابق. ص ص 125-127.

السوفياتي في فترة الثلاثينات من القرن الماضي بالنظام البونابرتي (البونابرتية البرجوازية، البونابرتية السوفياتية) ووصف بعضهم الجمهورية الخامسة في فترة رئاسة ديغول بالنظام البونابرتي، وألصق بعض المؤلفين مفهوم البونابرتية بأنظمة متباينة كليا، فعلوا بالنسبة للجزائر المعاصرة محتفظين بكثير من الحذر نتيجة للخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام[1].

وهكذا تحولت البونابرتية إلى مفهوم يمكن أن يوصف به أي نظام وخاصة الأنظمة التي سيطر عليها حكم الفرد أو الديكتاتورية وفي هذا الإطار كتب تروتسكي "يتعلق مصير الاتحاد السوفياتي كدولة اشتراكية بالنظام السياسي الذي سيخلف البونابرتية الستالينية"[2].

ولكن المفهوم الذي بقي لاصقا بماركس حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية هو كونها أداة الطبقة المسيطرة لحماية مصالحها ولهيمنتها واستغلالها لباقي طبقات المجتمع، ومن بين الأدوات التي تستعملها الدولة في سيطرتها واستغلالها للطبقات الأخرى التنظيمات البيروقراطية المختلفة التي يحويها المجتمع الرأسمالي فهذه التنظيمات البيروقراطية شأنها شأن الدولة الرأسمالية رغم أنها شكليا تمثل الحياد، إلا أنها في حقيقة الأمر تستعملها الدولة لإخضاع باقي الطبقات لسيطرتها وهيمنتها.

ومن المؤكد أن ماركس أوضح تصوره للتنظيم البيروقراطي من خلال دراسته ونقده لفلسفة هيجل عن الدولة تلك الفلسفة التي تنظر إلى الإدارة العامة بوصفها حلقة وصل تربط بين الدولة والمجتمع المدني، ولقد قبل ماركس هذا الشكل الثلاثي ثم غير من مضمونه تغييرا كبيرا، حيث ذهب إلى أن الطابع الرسمي والقانوني للتنظيمات لا يعبر عن طبيعتها الحقيقية الواقعية، فالتنظيمات اتخذت لنفسها صورة مزيفة مشتقة من النصوص القانونية للوائح الإدارية وإذا كانت التنظيمات عند هيجل تتخذ شكلها من التعارض بين المصالح الخاصة التي تعبر عنها الجماعات والمصالح العامة التي تعبر عنها الدولة فإن هذا التعارض لا معنى له عند ماركس، طالما أن الدولة لم تمثل بعد المصلحة العامة، بل تمثل المصلحة الخاصة للطبقات المستغلة التي هي في حد ذاتها جزء من المجتمع المدني[3] والحل عند ماركس واختفاء هذه التنظيمات هو ظهور المجتمع الشيوعي واختفاء الدولة في حد ذاتها التي لن يعود لوجودها ضرورة، لكن الواقع أثبت أن الذي

---

(1)- نفس المرجع. ص 28.

(2)- نفس المرجع. ص 166.

(3)- السيد الحسيني. *النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم*. القاهرة: دار المعارف. الطبعة الرابعة. 1983. ص 40.

تنبأ به ماركس لم يحدث بحيث التنظيمات البيروقراطية إزدادت رسوخا خاصة في المجتمعات الاشتراكية، وهذا ما دفع لينين ان يوضح كثير من القضايا التي لم يشرحها ماركس جيدا ومن ذلك ما ذهب إليه من أن القضاء التدريجي على الجهاز البيروقراطي يجب أن يبدأ حينما تتأسس ديكتاتورية البروليتاريا وأن الكفاح ضد البيروقراطية يجب أن يكون من المهام الأساسية للثورة، ولقد حاول لينين جاهدا تعديل مواءمة وجهة نظر الماركسية في التنظيم البيروقراطي حتى تتلاءم مع واقع التنظيمات التي أخذت يوما بعد يوم تترسخ وتزداد أهمية في حياة المجتمعات وحتى في الاتحاد السوفياتي نفسه حيث أدرك لينين أن الجهاز الإداري الذي ظهر بعد الثورة لم يكشف عن أية علامة على الانهيار بل كان على العكس يؤكد نفسه باستمرار وينمو بمعدل سريع هذا ما أدى بلينين بأن يفسر هذه الظاهرة بعدم اكتمال التحول التدريجي[1]. ورغم هذا التفسير التبريري الذي قدمه لينين فالتنظيمات البيروقراطية ازدادت قوة أكثر بعد لينين والتحول الاشتراكي لم يحدث كما كان يتوقع ماركس وأنجلز، هذا ما دفع ببعض العلماء والكتاب ألى ان يعدلوا من الاتجاه الماركسي لكي يتلاءم مع وجود هذه التنظيمات البيروقراطية عبر تحليل يقوم على أساس مصطلحات طبقية مثل "ميلوفان ديجلاس" (Milovan Dijilas) في دراسة مهمة له عن المجتمع ونظام الحكم في يوغسلافيا توصل من خلالها إلى أن الحزب قد سيطر تماما على مقاليد السلطة مما أدى إلى ظهور طبقة جديدة، وهو نفس الشيء الذي توصل له العالم "برونو ريزي" (Bruno Rizzi) في دراسة له للتنظيمات البيروقراطية السوفياتية التي يصفها بالجماعية البيروقراطية (Buraucratic Collectivisme) ذهب فيها إلى أن التنظيمات البيروقراطية السوفياتية تشكل طبقة جديدة تسيطر على البروليتاريا وتستغلها، بيد أن "ريزي" يحدد طابع هذه السيطرة شأن كل الماركسيين بأنها سيطرة مستندة إلى ملكية وسائل الإنتاج التي ليست جمعية (Socialised) ولكنها تتبع الدولة (Statised)، هي إذن لا تنتمي إلى الناس ولكنها تنتمي إلى الدولة متمثلة في التنظيمات البيروقراطية المعبر عنها.

ولقد اهتم "ريزي" أخيرا بتوضيح مستقبل التنظيمات البيروقراطية، فذهب إلى أن النظام الجديد الذي أطلق عليه "الجماعية البيروقراطية" هو الذي سيحدد مصير هذه التنظيمات، هو نظام لا يقتصر وجوده على الاتحاد السوفياتي بل يمكن أن يوجد أيضا في كل البلدان الفاشية والرأسمالية[2].

---

(1)- نفس المرجع السابق. ص 43.

(2)- نفس المرجع السابق. ص ص 45-46

وإذا كانت الطبقة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي عند ريزي تمثل طبقة جديدة أطلق عليها الجماعية البيروقراطية، فإن الكاتب الماركسي "شارل بتلهايم" (CH. Bettelheim) ينعت هذه الطبقة ببرجوازية الدولة والدولة السوفياتية تمتلك الملامح الجوهرية لدولة برجوازية وقد بدا له وكان تطور الاتحاد السوفياتي قد أدى إلى تكوين برجوازية الدولة متمثلة بجسم من الموظفين والإداريين الذين أصبحوا فعلا مالكي وسائل الإنتاج، وقد تأسست برجوزاية جديدة استولت على السلطة السياسية بحيث أصبحت إدارة الحزب الشيوعي السوفياتي أداة لهذه البرجوازية[1]، وهكذا أصبحت التنظيمات البيروقراطية – التي هي أداة الطبقة المسيطرة في ادارة شؤون الدولة واستغلال الطبقات الخاضعة رغم ما تدعمه من حياد – كواقع يفرض وجوده يوما بعد يوم والذي تنبأ به ماركس لم يحدث بل الذي حدث هو العكس ازدادت سيطرة هذه التنظيمات على الحياة في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية على السواء وقد عبر "فيبر" منذ زمن عن تزايد الطبقة البيروقراطية في الدولة الحديثة[2].

وذهب عالم الاجتماع الألماني "رالف داهر ندورف" إلى أن البيروقراطية هي جيش احتياطي للسلطة، جيش مرتزقة للنزاع الطبقي وهي بهذه الصفة في معركة دائمة ولكنها مضطرة لأن تضع قوتها في خدمة سادة متغيرين وأهداف متغيرة وهذا يعني أن البيروقراطيين وإن كانوا ينتمون دائما للطبقة الحاكمة، فإن البيروقراطيات بهذه الصيغة لا تكون أبدا هي الطبقة الحاكمة[3]، فليس هناك إذن زوال الدولة وبالتحديد للبيروقراطية كما يقول أحد الباحثين[4]، فالدولة وعبر أداتها البيروقراطية أصبحت من القوة بحيث يستحيل زوالها إننا بعيدون جدا عن وجهة النظر الماركسية الكلاسيكية في هذا المجال.

نتيجة لبعض الثغرات إلى احتوتها كتابات ماركس في مجال الدولة على وجه الخصوص والسياسة على وجه العموم فقد تحمل لينين شرح بعض القضايا التي تناولها ماركس محاولا تفسيرها لكي تتلاءم من الواقع الجديد الذي كان يعيشه لينين بعد انتصار الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي حتى أن البعض ذهب إلى أن تطوير ميدان سوسيولوجيا الدولة ارتبط باسم "لينين" ذلك أن نظريته عن الدولة هي في الواقع نظرية عن المجتمع وعن توزيع القوة في المجتمع[5].

---

(1)- شوميليه وكورفوازيه. مرجع سابق. ص 126.

(2)- مغنية الأزرق. *نشوء الطبقات في الجزائر*. دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي. ترجمة سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982. ص ص 177-178.

(3)- نفس المرجع السابق. ص 178.

(4)- ميشال مياي. مرجع سابق. ص 175.

(5)- محمد علي محمد. مرجع سابق. ص 175.

والحقيقة أن نظرة لينين إلى الدولة تسير في نفس الاتجاه الماركسي أي النظرة الأداتية للدولة باعتبارها أداة الطبقة المسيطرة إذ تميل الطبقة المسيطرة حسب لينين إلى تحقيق سيطرتها الطبقية أي إلى تحقيق سلطتها من خلال امتلاك جهاز الدولة، إن هذه الأهمية التي تكتسبها الدولة كأداة للسيطرة الطبقية ولتحقيق إرادة الطبقة هو ما يجعلها موضوعا أو هدفا للعمل السياسي في نظر لينين[1]، إن هذه النظرة في تصوره للدولة أصبحت تحتل الصدارة في تفكيره وقد تجلى في كتابه "الدولة والثورة" التي تحولت فيما بعد إلى عقيدة لدى الفكر الاشتراكي.

إن لينين ينظر إلى الدولة كمؤسسة مصممة لقمع الصراع الطبقي بينما تدعم مصالح الطبقة الحاكمة وعلى النقيض من ذلك فإن الدولة الاشتراكية هي دولة تستخدم بيروقراطيتها لخدمة الشعب وليس للسيطرة عليه[2]، فالدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ونتيجة لمحاصرتها من قبل قوى رأسمالية معادية لنظامها يجب أن تدوم وتستمر، لقد استعمل لينين بشكل واسع هذه الفكرة التي طورها إذ أضاف إليها اعتبارات تتعلق بمقتضيات البناء الاشتراكي في بناء الدولة الاشتراكية يتطلب في الواقع جهدا جماعيا لا يمكن متابعته بشكل فعال إذا لم يكن موجها ومدفوعا من الدولة[3]، هكذا نرى لينين نفسه يتمسك بجهاز الدولة ويدافع عنه بل يدافع حتى عن السياسة التي اعتبرت من قبل ماركس أحد مكونات البنيان الفوقي الذي يقرره نمط الإنتاج، وقد برزت إلى حيز الوجود مع ظهور الطبقات ونشوء الدولة بوصفها جهاز القمع والقهر الذي تستخدمه الطبقة المسيطرة اقتصاديا، وبهذا المعنى تمثل السياسة النشاط الرئيسي للدولة باعتبارها ميدان الصراع بين الطبقات من أجل السيطرة والقوة داخل المجتمع[4].

ولكن لينين لا ينظر إلى السياسة بهذا المنظر السلبي، بل قد تكون السياسة إيجابية في ميدان تطور المجتمع وتطور اقتصاده بحيث إذا كانت مدروسة وواعية يمكن أن تساعده فلينين عكس ماركس رغم أنه يردد ويعيد استعمال نفس الأفكار الماركسية إلا أنه حاول تطوير وجهات نظر كثيرة عند ماركس وخاصة في موضوع الدولة والسياسة والحزب حيث يعتبر لينين المنظر

---

(1)- عبد الإله بلقزيز. «الدولة والسلطة والإيديولوجيا. نحو إعادة نظر مفهومية وسياسية». *مجلة المستقبل العربي*. (عدد 167 جانفي 1993). ص 62.

(2)- مغنية الأزرق. مرجع سابق. ص 179.

(3)- جورج بوردو. مرجع سابق. ص ص 128-129.

(4)- كمال المنوفي. مرجع سابق. ص ص 91-92.

الماركسي الحقيقي في هذا المجال، فانطلاقا من أن المشكلة الأساسية في أي ثورة هي مشكلة سلطة الدولة على حد تعبير لينين الدقيق[1]. قام لينين بتطوير الآراء الماركسية متصديا بذلك لكثير من الأفكار الماركسية التحريفية من قبل بعض المنظرين وقادة الحركة العمالية أمثال "لاسال وكاوتسكي"، حيث شكل موضوع الدولة نقطة خلاف كبيرة حتى بعد وفاة لينين، فالمواجهة التي قامت بين معظم التيارات الماركسية المتعددة الاتجاهات مثل: (الماركسية، اللينينية، التروسكية، الستالينية، الماوية والفوضوية وغيرها من التيارات) مردها على السواء إلى التشتيت والاختلافات في وجهات النظر حول نظرية الدولة والقمع العام لأية محاولة تبغي تفسير مغزى هذه النظرية ودورها الأساسي[2].

وفي هذا المجال يمكن ذكر الأزمة الخطيرة التي أصابت الفكر الماركسي في بداية القرن الماضي والتي كان قطباها "لينين وكاوتسكي" وكان الخلاف آنذاك يتركز حول هل أن السلطة في الاتحاد السوفياتي هي دكتاتورية البروليتاريا أو دكتاتورية على البروليتاريا، فأطروحة لينين كانت ترى أن الحزب البلشفي يمثل البروليتاريا في السلطة، وسلطة الحزب البلشفي هي دكتاتورية البروليتاريا، بينما كان رأي كاوتسكي هو أن الثورة التي حدثت في بلد غير صناعي، أين الطبقة العاملة أقلية لن تستطيع أن تكون ثورة اشتراكية حقيقية، وأن دكتاتورية حزب رغم أنه ماركسي ليست دكتاتورية بروليتاريا ولكنها دكتاتورية ضد البروليتاريا.

منذ ذلك الوقت برزت مدرستان إحداهما تعترف بأن النظام في الاتحاد السوفياتي تحقق مع بعض الظروف غير المتوقعة لتوقعات ماركس، والمدرسة الأخرى تعتبر بأن جوهر الفكر الماركسي حرف لأن الاشتراكية لا تتطلب فقط الملكية الجماعية والتخطيط، ولكن الديمقراطية السياسية، بمعنى آخر أن التخطيط الاشتراكي بدون ديمقراطية ليس هو الاشتراكية[3].

بناء على كل ما سبق يمكننا القول أن النظرية الماركسية في الدولة لم تتضمن فقط نقد الدولة في المجتمعات الرأسمالية الغربية ونقد الأسس التي تقوم عليها هذه السيطرة وإنما أيضا تتضمن تحليلا للدولة الاشتراكية التي هي مرحلة انتقالية للوصول إلى المجتمع الشيوعي حيث لا طبقات ولا ملكية خاصة، حيث استطاع لينين أن يوضح ويشرح هذا الشق الثاني الذي بقي غير واضح

---

(1)- نيكوس بولنزاس. مرجع سابق. ص 46.

(2)- لابلساد. مرجع سابق. ص 115.

(3)- Aron. Les Etapes de la Pensée Sociologique. Op cit. PP 203-205.

عند ماركس، ويفسر ويبرر العديد من الظواهر والتغييرات الجديدة التي طرأت على الأنظمة الاشتراكية وخاصة بعد سنة 1917 وهذا ما يفسر الأزمات التي مر بها الفكر الماركسي منذ ذلك الحين بين مجموعة متزمتة تعيد نفس أفكار ماركس وأخرى تريد تطوير الأفكار الماركسية الكلاسيكية حتى تتلاءم مع التغييرات الجديدة التي ظهرت على الساحة الدولية، وانطلاقا من هذا يمكننا إدراك الحقائق التالية:

1. تبقي الدولة الاشتراكية دولة، لأن زوال الطبقات والتناقضات فيها لا يحدث بصورة تلقائية من خلال الاستيلاء على السلطة ولا بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

2. الدولة الاشتراكية هي دكتاتورية البروليتاريا تمارس وظيفة قمعية على الطبقات المستغلة القديمة التي يتوجب تحطيم قوتها بصورة نهائية، ومع ذلك فالدولة الاشتراكية هي دولة ديمقراطية لأنها تؤكد دكتاتورية الأكثرية الساحقة على الأقلية.

3. الدولة الاشتراكية هي دولة تفنى تدريجيا كلما واصلنا إقامة مجتمع بدون طبقات، فزوال الطبقات يسمح بإحلال إدارة الأشياء محل "حكومة الرجال" وإزالة الدولة كآلة خاصة للقمع[1].

إن نظرية ماركس حول الدولة والمجتمع في المجتمع الرأسمالي وإذا كانت طرحت طرحا مغايرا لما كان سائدا من قبل الاتجاه الليبرالي وخاصة الفكر الهيجلي الذي كان مسيطرا، قد تركت ردود أفعال عديدة من قبل المفكرين البرجوازيين وعلماء الاجتماع السياسي، فإذا كان ماركس يعتبر أن كل تجليات الحياة السياسية إنما تجد أساسها في الاقتصاد فإن المفكرين في علم الاجتماع السياسي يعارضون ما ذهب إليه، بل قد تكون هي المحددة[2]، ويوافق بعض الماركسيين الجدد على هذا الطرح ويقرون بالاستقلال النسبي للسياسة عن الاقتصاد ولكنهم في الأخير لا يخرجون عن نظرة ماركس التي ترى أن الاقتصاد هو المحدد وكما بين "لوي ألتوسير" فإن الاقتصاد يعتبر هو الحاسم ولكنه في نهاية الأمر.

وإذا كان الاقتصاد هو مفسر التحولات الاقتصادية والاجتماعية وذلك عبر الصراع الذي ينشأ بين الطبقات، فإن "ماكس فيبر" يقترح تفسيرا آخر لذلك، فعبر كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" يذهب إلى أنه قد تكون المعتقدات الدينية هي العامل الحاسم في السلوكات الاقتصادية، وبالتالي سببا في التحولات الاقتصادية للمجتمع[3]، ومعنى ذلك أن الاقتصاد الذي يوليه

---

(1)- شوميليه وكورفوازيه. مرجع سابق. ص 97.
(2)- جان بيار كوت وجان موني. مرجع سابق. ص 126.
(3)- شوميليه وكورفوازيه. مرجع سابق. ص 59.

ماركس وأنجلز أهمية كبرى ويعتبرانه كعامل حاسم في التغييرات الاجتماعية والسياسية، فإن فيبر لا يعتقد بذلك فهو يرى بأن الأساس الأخلاقي للتعاليم الدينية التي كانت تحث عن العمل والتوفير للأموال والاستثمار هي سبب التغييرات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في أوروبا، ومن هنا فإن تعريف فيبر للسياسة أو الدولة نابع من هذه النظر والتي لا تعير للاقتصاد نفس الأهمية التي يوليها لها ماركس، ففيبر يعرف السياسة بأنها مجموعة الجهود التي تبذل للمشاركة في السلطة أو التأثير على أقتسام السلطة، سواء بين الدول أو بين مختلف الجماعات داخل الدولة نفسها[1]، فالسلطة السياسية هنا ليس أساسها اقتصادي، والدولة بهذا المعنى ليست ممثلة لطبقة أو أداة للطبقة المالكة لاستعمالها لتحقيق أهدافها الطبقية بل أن الصعيد السياسي ممثلا في الدولة مستقلا كل الاستقلال عن باقي الطبقات الاجتماعية، وبالتالي فالدولة تخدم الجميع بغض النظر عن نظام الملكية السائد.

ومن بين العلماء الذين رفضوا فكرة ماركس وأنجلز حول ظهور الدولة التي أرجعت إلى التحولات الاقتصادية وظهور نظام الملكية والطبقات الاجتماعية، نجد الأنثروبولوجي "بيار كلاستر" الذي يعرض وجهة نظر معاكسة لصيغة ماركس في كتابه "المجتمع ضد الدولة" ذاهبا إلى أنه من العبث البحث عن أصل الدولة في تحولات مفترضة تطرأ على علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي، وهي تحولات تؤدي ميكانيكيا بتقسيمها التدريجي للمجتمع بين أغنياء وفقراء إلى قيام دولة، ثم يعكس الصيغة التي تقدم بها أنجلز فيقول: <إن المسألة الحاسمة هي مسألة الانفصال السياسي وليست مسألة التغيير الاقتصادي، وبعبارة أخرى فإن الدولة هي التي تعمل على إظهار التفاوت لا العكس>، وحتى يتمكن من التقدم بنتيجة كهذه يبين المؤلف أن المجتمع البدائي يضع في رأس قائمة مبادئه قانون المساواة بين أعضائه، يمنعه النظام الاقتصادي كما الثقافي من الوصول إلى مركز أية سلطة، وهكذا فليس المجتمع البدائي مجتمع بلا دولة إنه مجتمع ضد الدولة.

---

(1)- Weber. op cit. P 53.

فالمؤلف يحاول أن يبين لنا إمكانية إحداث تغيير في البنية التحتية دون إحداث تحويل معادل على صعيد البنية الفوقية، حيث يعتبر "كلاستر" أن البنية التحتية والفوقية كمحطات منفصلة زمنيا في تطورها، أي لا علاقة للواحدة بالأخرى ولا تأثير بين هاته وتلك يقول الباحث "طالما أصبح التصارع بين طبقة وأخرى شيئا قائما فلا مبرر أو فائدة بالتالي من قيام الدولة لأن السيطرة تكون قد تمت"[1]، وبالتالي فلا حاجة لأن تكون هناك أداة لسيطرة الدولة لأنه لن يكون هناك بحاجة إليها.

أما عالم الاجتماع السياسي الفرنسي "دوفرجيه"[2] فيحاول أن ينتقد النظرية الماركسية من خلال تطبيقاتها كما حدث ذلك في الاتحاد السوفياتي، وذلك بإقامة مقارنة بين النظام التعددي الغربي والذي هو نظام ديمقراطي والنظام السوفياتي الذي يعتبره نقيض الديمقراطية التعددية وبالتالي فهو نظام دكتاتوري أحادي قائم على حزب وحيد، والدولة والإدارة بالنسبة اليه ليستا إلا أداتين في أيدي الحزب وحتى يصل "دوفرجيه" إلى هذا يقوم بإقامة صيغة للمقارنة تتمثل في محاولة تتبع وظهور كلا النظامين عبر التاريخ وهذه الصيغة التي يقيمها هي:

أ ← ط ← ي ← س، حيث:

أ- تقنيات الإنتاج.

ط - التفريغ الذي ينجم عنها.

ي - الإيديولوجية التي تبرر هذا الوضع.

س- المؤسسات السياسية التي تؤمن عمل النظام والمحافظة عليه.

بينما النظام السوفياتي الماركسي فالعملية معاكسة لتلك التي نجم عنها النظام الغربي، فبدلا من الصيغة أ ← ط ← ي←س، يمكن اختصار الصيغة المقابلة في ي← س← أ← ط فالإيديولوجيا الاشتراكية (ي) أدت إلى قيام دولة قائمة على دكتاتورية البروليتاريا (س)، الآيلة لبناء اقتصاد اشتراكي (أ) الذي عليه أن يدمر نظام الطبقات الرأسمالية وتوليد مجتمع دون طبقات (ط).

---

(1)- ميشال مياي. مرجع سابق. ص ص 213-215.

(2)- موريس دوفرجيه. مرجع سابق. ص ص 316-317.

هكذا يظهر بالنسبة لـ"دوفرجيه" أن الدولة الليبرالية كان لها منذ البداية طبقة مهيمنة – البرجوازية – والإيديولوجيا التي توسعت لتشمل القاعدة الاجتماعية بكاملها، تعفي بالتالي الدولة الليبرالية الغربية من استخدام الوسائل العتيقة جدا لكي تترسخ، وعلى العكس فإن النظام السوفياتي محكوم من قبل طبقات حاكمة تعارضه في حين أن الطبقات التي تؤيده استنادا إلى إيديولوجيتها الخاصة كانت ما تزال جنينية، إن الانهيار العسكري والسياسي للنظام القيصري عام 1917 وهزيمة الدولة المتحالفة مع هتلر عام 1945 حملت الشيوعيين إلى السلطة في حين لم تكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية مهيأة لقيام النظام الاشتراكي أدى ذلك بالضرورة إلى استخدام الوسائل الاستبدادية.

إن "دوفرجيه" وفق هذا التحليل يرجع أسباب نجاح الدولة الليبرالية وتبنيها الديمقراطية والنظام التعددي إلى الإيديولوجية الليبرالية التي شملت البناء الاجتماعي ككل والتي أعفت الدولة من استخدام العنف والاستبداد وهذا ما يفسر غياب الدكتاتورية والاشتراكية في الأنظمة التعددية الديمقراطية، عكس الاتحاد السوفياتي الذي افتقد إلى الإيديولوجية التي لم تشمل كل البنية الاجتماعية وهذا ما يؤدي إلى استخدام العنف والاستبداد لبناء المجتمع.

وربما يتوافق هذا الرأي مع ما ذهب إليه "سارتوري" (Sartori) من أن الأنظمة الشيوعية هي نتاج مشروع إيديولوجي، وعليه فإذا ما ذبلت روح إيديولوجيتهم فإنهم يتحولون إلى قواقع فارغة[1].

ومهما يكن من نقد يوجه اليوم إلى الماركسية فإنه حسب رأينا لا يرجع الخلل أو الخطأ في النظرية الماركسية فقد بينت الماركسية الكثير من عيوب النظام الرأسمالي والدولة الرأسمالية والتي أبرزها بعد ذلك الماركسيون المعاصرون والمحدثون، وعليه فإن الخطأ ربما يرجع إلى الحصار الذي مارسته الدول الرأسمالية من جهة وإلى الأخطاء في التطبيق من جهة أخرى حيث تحولت ديكتاتورية البروليتاريا في البداية إلى دكتاتورية الحزب واللجنة المركزية وأخيرا إلى دكتاتورية الفرد الواحد أو الحكم البونابارتي كما يذهب إلى ذلك "تروسكي"، ضف إلى ذلك غياب الحرية والقهر الذي مارسه النظام على كل محاولة لتجديد الفكر الماركسي في هذه البلدان، ويمكن هنا ذكر ما وقع في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا فقد تم إبعاد الكثير من علماء الاجتماع من الجامعات ومراكز الأبحاث أو هم ابتعدوا من تلقاء ذاتهم بمجرد رفضهم تسخير علومهم لخدمة الدولة،

(1)- جيوفاني سارتوري. «إعادة النظر في الديمقراطية». المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية لليونسكو. (عدد 129 أوت 1991) ص 06.

والمثل الأكثر تعبيرا في هذا المجال هو الذي ينطبق على أثنين من علماء الاجتماع البولونيين الشباب "كيرون" (Kuron) و"موديلاسكي" (Modezelewski) اللذان تعرضا للسجن مرتين لمجرد تجرؤهما على نشر تحليل عن طبقة البيروقراطية المسيطرة والصراع الطبقي الجديد في بلدهما[1] وهذا ما يفسر – لحسن الحظ – أن كل مجددي الفكر الماركسي لم يكونوا من الدول التي تتبع النظام الماركسي رغم أنهم اعتنقوا المذهب الماركسي مثل: "غرامشي" (إيطاليا)، "ملباند" (إنجلترا)، "بولنزاس" (فرنسا)، "ألتوسير" (فرنسا) :... الخ، الذين تحملوا على عاتقهم تطوير الماركسية – خاصة – موضوع الدولة في المجتمعات الرأسمالية، حيث أدت التطورات اللاحقة للنظام الرأسمالي إلى أن يغير أساليبه في السيطرة والهيمنة وهذا ما كان يتطلب تطوير الماركسية وإعادة شرح الماركسية من جديد، كما فعل "التوسير" لتتلاءم مع الوضع الجديد، وهذا ما سوف نتناوله من خلال العناصر التالية:

2- غرامشي: الدولة ووظيفة الهيمنة:

يعتبر المفكر "أنتونيو غرامشي"، بلا منازع أحد مجددي الفكر الماركسي فالأول مرة نرى كاتبا ماركسيا تخلى عن الفهم التقليدي للدولة في المجتمع الرأسمالي بوصفها أداة الطبقة البرجوازية لسيطرتها على بقية طبقات المجتمع، بمعنى آخر أداة للقمع وبين من خلال تحليلاته العديدة أن الدولة لا ترتدي دور القوة فقط بل دورا إيديولوجيا أيضا – الهيمنة –[2] منذ هذه اللحظة اكتسب مفهوم الهيمنة أهمية قصوى عند "غرامشي" وبفضله استطاع أن يحلل النظام الرأسمالي في وقته.

إن اهتمام "غرامشي" بمفهوم الدولة كمنظم للهيمنة يرجع إلى أن الماركسية الكلاسيكية ركزت بوضوح على جهاز الدولة القمعي أي الجهاز المؤلف من فروع خاصة كالجيش والإدارة، والمحاكم والحكومة، إذ أن تناول كلاسيكيات الماركسية لبعض المؤسسات كالكنيسة والمدارس إلخ، قد جاء في سياق سلسلة القياسات على جهاز الدولة بالمعنى الحصري فحسب[3] فماركس كما يجمع كثير من المفكرين لم تكن لديه الفرصة الكافية لتعميق تحليله للعلاقة بين الإيديولوجية والهيمنة وجهاز الدولة وهكذا تحمل "غرامشي" تطوير هذه الفكرة حيث اكتسب

---

(1)- لاباساد. مرجع سابق. ص ص 287-288.

(2)- نيكوس بولنزاس. *الإيديولوجيا والسلطة*. نموذج الدولة الفاشية. ترجمة نهلة الشهال. بيروت: دار ابن خلدون. 1979. ص 06.

(3)- نفس المرجع السابق. ص 05.

مفهوم الهيمنة والإيديولوجية أهمية خاصة في فكر "غرامشي"، أدى به إلى توسيع مفهوم الإيديولوجية ليشمل العادات والتقاليد ونمط الحياة في المجتمع وليس فقط نظام مفاهيم. إن نشر هذه الوظيفة الإيديولوجية يتم ويضمن من طرف المثقفين ولكن "غرامشي" يعطي مفهوما واسعا لمصطلح المثقفين ليشمل مناضلي الأحزاب السياسية والمنظمات الثقافية، ورجال الكنيسة ... الخ[1]، وهكذا عبر وسائل الاتصال، كتب، صحافة، الوسائل السمعية البصرية، يتم نشر الإيديولوجية البرأسمالية لتضمن بذلك الدولة هيمنتها على الطبقات الاجتماعية الأخرى، فالدولة ليست أداة قمع فقط فهي عند "غرامشي" تعني كلية النشاطات الفعلية والنظرية التي تستطيع بواسطتها الطبقة الحاكمة ليس فقط أن تبرز وتحافظ على هيمنتها بل وتحصل على الشرعية والتبعية المطلوبة من المحكومين[2]، يتم كل هذا عن طريق إيديولوجية مهيمنة يتم نشرها بواسطة مؤسسات خاصة هدفها إيصال هذه الإيديولوجية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى بقية طبقات المجتمع.

إن اهتمام "غرامشي" بالبنية الفوقية جعله يفرق بين مجتمعين: المجتمع السياسي وهو جهاز قمعي أو قهري موجه أساسا لجعل الجماهير متطابقة مع شكل الإنتاج، وهو يشمل الشرطة والقانون، هذه الوظيفة القهرية يقوم بها ويضمنها مجموعة من الموظفين المتخصصين "البيروقراطية". والمجتمع المدني الذي يشمل مجموعة المنظمات الخاصة والتي تتلاءم مع الهيمنة التي تمارسها الجماعة المهيمنة داخل المجتمع بكامله أنها تشمل المحتوى الأخلاقي في الدولة وتشمل التنظيم المادي الموجه للحفاظ والدفاع وتطوير إيديولوجية الطبقة المهيمنة، وحسب "غرامشي" هناك ثلاثة مؤسسات أساسية مكلفة بنشر الإيديولوجية المهيمنة وهي الكنيسة والتنظيم المدرسي وتنظيمات الصحافة، ولكن هناك إضافة إلى ذلك منظمات أخرى كالجيش، ورجال القانون الذين لديهم وظيفة ثقافية ثانوية وأخيرا يمكن إضافة كل شيء يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الرأي العام مثل المكتبات، النوادي ...[3].

وهكذا يشكل مفهوم جهاز الهيمنة الطبقي مكانا مركزيا في المقاربة الغرامشية، إذ يسمح من خلال التمييز المنهجي لأشكال فعل الدولة بإدراك الطريقة التي تؤمن بها هذه الأخيرة التنظيم الإيديولوجي والثقافي لهيمنة الطبقات الاجتماعية المسيطرة[4].

---

(1)- Cot et Mounier. Op cit. p 59

(2)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص 91.

(3)- J.P. Cot et J. P. Mounier. Op cit. PP 58-59.

(4)- أحمد الحارثي. مرجع سابق. ص 91.

وإذا كانت الماركسية الكلاسيكية بدءا من ماركس وأنجلز وحتى لينين ترى بأن الميدان الحقيقي للصراع السياسي يقع داخل المجتمع المدني، فلينين يؤكد في كتاباته على الجانب السياسي لهيمنة الطبقة والإطاحة بجهاز الدولة عن طريق العنف، فإن غرامشي يركز عكس لينين والماركسية الكلاسيكية عموما على الجانب الإيديولوجي مانحا بذلك الأولوية للمجتمع المدني، فالبرجوازية الفرنسية خاضت كفاحها من أجل الهيمنة الإيديولوجية قبل أن تكرس سيطرتها السياسية في سنة 1789 فهيمنة البرجوازية اليوم تقوم عموما على التوجيه الثقافي والأخلاقي للمجتمع[1].

لقد أولى "غرامشي" أهمية كبرى لفكرة الهيمنة الإيديولوجية والثقافية بمفهومها الواسع مانحا إياها استقلالا كبيرا، فالنظام الرأسمالي ومع التطورات التي شهدها لم يعد يحلل بواسطة مصطلحات العنف والصراع والثورة لأن الرأسمالية غيرت أساليبها في الهيمنة والسيطرة وهذا لإدامة السيطرة البرجوازية ونمط الإنتاج الرأسمالي، وهكذا اهتدى "غرامشي" وانطلاقا من انشغاله بدور المثقف في المجتمع الرأسمالي إلى مفهوم الهيمنة الإيديولوجية والثقافية التي تمكن من كشف الأساليب والطريقة لتي تسيطر بها الطبقة الحاكمة على بقية الطبقات بل وتضمن ولاءهم أيضا وهذه العملية عن طريقها يتم إقناع الطبقات الخاضعة بصحة ثقافتها أي ثقافة الطبقة الحاكمة وصحة رؤاها السياسية وصحة أخلاقها وذلك عن طريق عدد من الوسائل مثل النظام التعليمي ووسائل الإعلام، وقد أوضح اثنان من المنظرين الفرنسيين "بيار بورديو" و"ميشال فوكو" (P.Bourdieu et M. Foucault) ما للثقافة من سلطة وذلك في مسارات متنوعة، فقد اهتم "فوكو" على وجه الخصوص بأهمية المعرفة بوصفها نمطا من أنماط الهيمنة التي تتخلل العلاقات البنائية للمجتمع، كما ركزت نظرية "بورديو" الماكروسوسيولوجية أيضا على الصراع بين الطبقات داخل المجتمع، هذا الصراع يحتوي على عنصر اقتصادي ولكن "بورديو" قد أعطى وزنا أكبر للهيمنة الثقافية الرمزية، فكل الطبقات تملك مستويات أو أنواع مختلفة من رأس المال الثقافي (Capital Culturel) ويعمل رأس المال الثقافي هذا كمصدر أساسي من مصادر تأكيد الوضع الطبقي والدفاع عنه[2].

---

(1)- سعيد بن سعيد العلوي. مرجع سابق. ص 66.

(2)- نيل سلمسر. مرجع سابق. ص ص 18-19.

فالدولة وفق الفهم الغرامشي لم تعد مجرد انعكاس للبنية التحتية بل يتعدى دورها إلى وظيفة أخطر من ذلك فهي زيادة على ذلك أداة للترشيد والعقلنة الاقتصادية تعمل بمقتضى خطة معينة وتقوم بحث الناس وتعبئتهم باستخدامهم ومعاقبتهم، وهي بذلك تمثل أداة تعليمية وتثقيفية رئيسية في المجتمع[1].

إن الدولة عند غرامشي بهذا المعنى تتشكل من عنصرين يعرفهما غرامشي بواسطة مفردات زوجية مختلفة رغم أنها متكافئة، مجتمع سياسي ومجتمع مدني، دكتاتورية وهيمنة، سيطرة وتوجيه، قهر وإقناع، حكومة موظفين وحكومة ذاتية، قوة وإجماع، سلطة وهيمنة، عنف ومدنية، تنظيمات دولية وجمعيات بداخل المجتمع المدني، سياسة وأخلاق، حقوق وقهر، نظام وانضباط، عنف وقهر حكومة سياسية دولية وهيمنة أخلاقية وسياسية، كل العناصر الأولى من هذه الأزواج هي بديهيات مترادفات ونفس الشيء ينطبق على العناصر الثانية[2]، وبهذا يكون غرامشي قد أدى بالفكر الماركسي لأن يتخلص من النظرة الإداتية للدولة كما يطرحها كل من ماركس ولينين، فلم تعد النظرة هنا أحادية، إن غرامشي يطرح هذه الازدواجيات لينحرف بالبحث الماركسي إلى آفاق جديدة تعتمد بالدرجة الأولى على مفهوم الهيمنة الإيديولوجية والثقافية وليس الاقتصاد فقط، وهنا لم تعد البنية التحتية هي التي تتحكم في البنية الفوقية بشكل ميكانيكي، هذا لا يعني أن غرامشي يقلل من أهمية البنية التحتية في التشكيلة الاجتماعية، بالنسبة لغرامشي فإن العلاقة بين البنيتين ذات طبيعة جدلية وليست ميكانيكية إن هذا لا يضعف في أي شيء دور البنية التحتية والتي هي في آخر الأمر محدد الصيرورة التاريخية وبالتالي البنية الفوقية، إن البنية التحتية والبنيات الفوقية تشكل كتلة تاريخية أو بمعنى آخر الكل المعقد المتناقض وغير المتفق مع البنيات الفوقية التي هي انعكاس لمجموع علاقات الإنتاج الاجتماعية، وهذا يعني أن بين البنية التحتية والبنية الفوقية توجد رابطة ضرورية وحيوية[3]، فغرامشي لا يمنح الأولوية للبنية التحتية ولكنه لا ينكر دورها في ذلك، ولقد انتقد كل تحليل ماركسي يعتمد على منح الأولوية لأي من البنيتين على حساب الأخرى ويقول في هذا الصدد: « إن الخطأ الذي غالبا من نرتكبه في تحليلاتنا التاريخية والسياسية يرجع إلى عجزنا عن تحديد الصلة القائمة بالضبط بين ما هو عضوي

---

(1)- الأيوبي. مرجع سابق. ص 10.

(2)- Giorgio Bonomi. <La Théorie Gramscienne de L'état>. Les Temps Modernes. (N° : 343 février 1975). PP 977-978.

(3)- Ibid. p 978.

وما هو عرضي، فإما أن تعتبر أسبابا على أنها فاعلة بصورة مباشرة في حين أنها بالعكس غير ذلك، وإما أن نثبت أن الأسباب المباشرة هي الأسباب الوحيدة الفعالة، ففي الحالة الأولى ينم موقفنا عن نزعة اقتصادية مغالية، كما أننا في الحالة الأولى نبالغ في قيمة الأسباب الآلية أما في الحالة الثانية فإننا نمجد الموقف الإرادوي والفرداني[1]، ويبدو من خلال هذا التحليل الغرامشي أن دور البنية الفوقية لا يقل أهمية بل يمكنها على الأقل أن نعرقل البنية التحتية، إن الصلة بين البنيتين كما يشير إلى ذلك "برتلي" (Pertelli) هي الصلة بين عزمين متساويين في الأهمية كل واحد منهما يشكل محركا وعائقا في نفس الوقت بالنسبة للثاني>[2].

هكذا نخلص من خلال تحليل غرامشي أن الدولة لم تعد أداة في أيدي الطبقة المسيطرة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وأن الصراع هو صراع سياسي من أجل الاستيلاء على جهاز الدولة، إن الدولة هنا لم تعد أداة اقتصادية إنها فوق ذلك أداة للهيمنة الإيديولوجية والثقافية وهي تتمتع باستقلال نسبي اتجاه المجتمع، ويتم كل هذا عبر مؤسسات معينة وخاصة تقوم بنشر هذه الثقافة وهذه الإيديولوجية إنها طريقة غير مباشرة يقوم بها المثقفون بالدرجة الأولى، وهكذا يكون غرامشي قد فتح الطريق وفتح باب النقاش حول موضوع الدولة الذي اعتبر البعض أن ماركس لم يطور هذا الجانب بما فيه الكفاية من خلال نظريته العامة حول المجتمع الرأسمالي، لأن اهتمامه كان منصبا بتحليل القضايا الاقتصادية أكثر من السياسية، وهكذا استطاع غرامشي عبر تحليلاته العديدة أن يطور جوانب هذا الموضوع ويفتح النقاش واسعا لمفكرين آخرين تأثروا به وحاولوا تطوير هذا الجانب كما يتبين لنا لاحقا عند كل من التوسير وبولنزاس.

3- والف ملباند: وإعادة فتح النقاش حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية:

إن مفهوم الدولة عند الماركسية الكلاسيكية هو أنها لا تعدو وأن تكون أداة الطبقة البرجوازية وأن فكرة الدولة "الحارس الليلي" ليست إلا شعار أجوف لأن في حقيقة الأمر وجود الدولة في حد ذاته مرهون بوجود الطبقات المتصارعة وبوجود الملكية، فمنها تستمد الدولة شرعيتها ودورها، هذا الدور المتمثل في خدمة الطبقة البرجوازية المالكة على حساب استغلال الطبقة العاملة.لكن الماركسيين المحدثين أو الماركسيين الجدد رغم احتفاظهم بمفهوم ماركس كون الدولة تسيطر عليها طبقة مالكة لوسائل الإنتاج، لكن طريقة تحليلهم كانت أعمق وأشمل وهذا نتيجة

(1)- كوت وموني. مرجع سابق. ص 130.
(2)- نفس المرجع ص 131.

للتطورات والأحداث التي عرفتها الدولة في المجتمعات الرأسمالية، وهم يدعون أن نظرة ماركس أو مفهوم الدولة الآدائية هي نظرة تبسيطية جدا للدور المعقد الذي تلعبه الدولة في النظام الرأسمالي أو أجهزة الدولة، فإدارة الحكومة اليومية وإدارة أجهزتها البيروقراطية واتخاذ القرارات بخصوص السياسات الاجتماعية والاقتصادية هي قضايا يمكن أن تترك إلى الأجهزة الوظيفية في الدولة، رغم أن الطبقة الرأسمالية لا تمارس السلطة بصورة مباشرة إلا أنها تعتبر الطبقة الحاكمة بمعنى أن هؤلاء الموظفين سيديرون مؤسسات الدولة وسياساتها بطريقة تخدم مصالح الرأسمالية على أفضل وجه[1].

هكذا نرى أننا بعيدون عن وجهة نظر الماركسية –اللينينية كما مر معنا رغم أن الماركسيين المحدثين مازالوا يحتفظون بجوهر الفكر الماركسي، والحقيقة أن ظهور المدرسة التعددية في العالم الغربي جعل الماركسيين يبذلون مجهودات تحليلية عميقة وشاملة لتحليل النظام السياسي والبنية السياسية في المجتمعات الغربية حتى يبينوا أن الفكر الماركسي مازال له دوره في التحليل وأنه يتطور بتطور الظروف التي تمر بها الرأسمالية في حد ذاتها ذلك أن الرأسمالية والطبقة البرجوازية غيرت من طريقتها في الحكم ولم تعد السيطرة والاستيلاء على أجهزة الدولة هي الطريقة المفضلة لديها، وهذا ما نجح في توضيحه الماركسيون الجدد.

وفي هذا الإطار كان لكتابات "رالف ملباند" الفضل في فتح النقاش حول طبيعة الدولة في المجتمعات الرأسمالية "قوة الطبقة وقوة الدولة" و"الدولة في المجتمع الرأسمالي" أواخر الستينات، حيث أثارت هذه الكتابات الجدل من جديد حول موضوع أثار الجدل كثيرا من قبل وهو ما إذا كانت الدولة في المجتمع الغربي وكما عبر عنها الفكر الليبرالي، هي الحكم بين المصالح المتنافسة في المجتمع وأداة محايدة لبعض الصراعات فيه، وقد كانت مهمة "ملباند" من خلال هذا الطرح هو التدليل على وجود الطبقة التي تسيطر عل جهاز الحكم ثم توضيح الوزن النسبي لها في المجتمع الرأسمالي، يقول ملباند: < إن الدول التي سوف اهتم بمعالجتها يختلف بعضها عن البعض في نواحي كثيرة فهي دول مختلفة من حيث تاريخها وتقاليدها وثقافتها ولغاتها وأنظمتها، ولكنها مع ذلك تشترك في خاصيتين:

<u>الأولى</u>: أنها دول متقدمة صناعيا إلى حد كبير.

<u>الثانية</u>: أن الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج في هذه الدول تمثل ملكية خاصة >.

---

(1)- أندرو وينستر. مرجع سابق. ص ص 180-181.

وهاتان الخاصيتان تجعلنا نصف هذه الدول بأنها أقطار رأسمالية متقدمة تختلف اختلافا حاسما عن الدول التي لم تصل بعد إلى هذا المستوى من التقدم الصناعي مثل الهند، البرازيل، نيجيريا، وكذلك الدول التي تسيطر فيها الدولة على وسائل الإنتاج مثل الاتحاد السوفياتي، وتشيكيسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية رغم التقدم الصناعي الذي حققته هذه الأقطار، إذن فمعيار التفرقة هو مستوى النشاط الاقتصادي مرتبطا بأسلوب التنظيم الاقتصادي، حيث تلعب الدولة في هذه المجتمعات دورا واضحا في تنظيم وتنسيق ومراقبة وتخطيط النشاط الاقتصادي بما يخدم تراكم رأس المال[1].

وبعد تحليله لهذه المجتمعات التي حدد خصائصها المشتركة من قبل يصل إلى نتيجة وهي أن الدولة في المجتمعات الغربية المعاصرة تسيطر عليها طبقة حاكمة تملك وسائل الإنتاج وتتحكم فيها طبقة حاكمة لها صلات وثيقة بكل المؤسسات القومية في المجتمع من أحزاب، وقوات مسلحة وجماعات ووسائل إعلام، كما أن لها سيطرة كبرى على "مراكز التحكم العليا" في المجتمع ومع ذلك فقد رأى "ملباند" أن الدولة تحتاج لفعالية عملها السياسي إلى فصل نفسها بطريقة إجرائية عن أقسام الطبقة الحاكمة المختلفة، بل قد توجه سياستها أحيانا ضد المصالح المباشرة للطبقة الرأسمالية في الأجل القصير، يضاف إلى هذا أن الدولة تتمكن في الظروف الاستثنائية من قبل ظروف الأزمة الوطنية أو الحرب من التوصل إلى درجة عالية من الاستقلالية عن المصالح الطبقية[2]. وهنا يطرح موضوع الاستقلال النسبي للدولة من جديد بعد أن تناوله ماركس من قبل ولكن كان ذلك في إطار ضيق، فالدولة هي ظاهريا تبدو مستقلة عن باقي الطبقات وخاصة عن الطبقة المالكة عندما تتخذ قراراتها رغم الضغوطات التي قد تتعرض لها من قبل طبقات المجتمع، ورغم هذا يرى "ملباند" أن استقلال الدولة ليس واحدا في كل المجتمعات، ففي المجتمع الذي يكون فيه الصراع الطبقي متبلورا وواضحا تقل الهيمنة السياسية للطبقة المسيطرة، لأن التحدي القادم من الطبقات الضعيفة يقف دون الهيمنة المطلقة للطبقة المسيطرة اقتصاديا ويجعل الطبقة أكثر حيادية، أما المجتمعات التي يقل فيها الصراع الطبقي، ويقل بالتالي التحدي الآتي من الطبقات الضعيفة، فإن الهيمنة الاقتصادية للطبقة المسيطرة تتحول بالضرورة إلى هيمنة سياسية[3]. ولكن رغم هذه الاستقلالية النسبية للطبقة الحاكمة، فإنها في الأخير تخدم مصالح الطبقة

---

(1)- محمد علي محمد. مرجع سابق. ص 179.

(2)- الأيوبي. مرجع سابق. ص 11.

(3)- عبد العزيز ضيف الله. الدولة والبناء القبلي. حالة مجتمع الأردن. رسالة دكتوراه الدولة غير منشورة. جامعة القاهرة. 1991. ص 27.

الحاكمة وذلك عبر العلاقات الوثيقة التي تقيمها مع المؤسسات المختلفة والتي تمثل مراكز التحكم العصبي في المجتمع المعاصر ومن جهة أخرى فإن الأصول الاجتماعية والتعليمية والطبقية تكشف عن أن أولئك الأشخاص الذين يشغلون المناصب الرئيسية في الدولة أي المناصب التي تتولى عملية صياغة القرارات والأوامر والتعليمات هم عادة أشخاص ينتمون إلى طبقات رجال الأعمال وأصحاب الملكيات الخاصة أو من الطبقات الوسطى التي تضم أصحاب المهن الفنية العالية[1].

رغم الطرح الجدي الذي أتى به "ملباند" حول الاستقلالية النسبية للدولة في المجتمعات الرأسمالية، حيث كان له الفضل في فتح النقاش حول هذا الموضوع من جديد، فقد كانت وجهة النظر هذه محل نقد عنيف خاصة من قبل بعض الماركسيين أنفسهم، وقد ذهب "بولنزاس" في نقده لأطروحة "ملباند"، إلى أن الانتماء الطبقي للقائمين على جهاز الدولة ليس ذا أهمية كبيرة بالنسبة للعمل الملموس لهذا الجهاز وإنما المهم في نظره هو المكونات الهيكلية للدولة الرأسمالية التي تدفعها إلى حماية الإطار العام بعيد المدى للإنتاج الرأسمالي حتى إذا تضمن هذا صراعا عنيفا مع بعض أجزاء الطبقة الرأسمالية، فالدولة عند "بولنزاس" هي العنصر التوحيدي في الرأسمالية وعلى هذه الدولة أن توفر التنظيم السياسي للطبقات المسيطرة، ذلك أن فروع الطبقة المسيطرة تتجاذبها مصالح مباشرة متباينة تؤدي إلى بروز المنافسات والضغوط بين شرائحها المختلفة، كذلك فإن على الدولة القيام "بالتنظيم السياسي" للطبقات العاملة لكي لا تسمح لها في ظروف تركز الإنتاج بتهديد سيادة الطبقات المسيطرة[2]، وبالتالي فإن قضية الاستقلال النسبي للدولة الرأسمالية شيء طبيعي وهذا من أجل الحفاظ على المصالح طويلة الأجل لهذه الطبقات، فكأن الحفاظ على هذه يفترض بالضرورة نوع من الاستقلال النسبي للدولة حتى تستطيع القيام بوظيفتها هذه والحفاظ على النظام الرأسمالي في حد ذاته، وهكذا ما يذهب إليه "أوف" (OFFE) من أن الدولة الرأسمالية تهتم بصورة خاصة بالحفاظ على صحة الرأسمالية وهذا يقود "أوف" إلى الافتراض بأن السبب هو ليس كون الدولة أداة البرجوازية أو لها علاقات وثيقة مع البرجوازية، وإنما لأن استمرار وجودها هي ومؤسساتها يعتمد على صحة الرأسمالية، ونتيجة لذلك فإن الدولة تنتشر وتطور سياسة مالية لكي تخدم مصالح رأس المال الواسعة[3].

---

(1)- محمد علي محمد. مرجع سابق. ص 187.
(2)- الأيوبي. مرجع سابق. ص 12.
(3)- أندرو وبيستر. مرجع سابق. ص 181.

4- بولنزاس: الدولة محصلة الصراع الطبقي:

يعتبر "بولنزاس" أحد النماذج البارزة في الماركسية الجديدة فيما يخص موضوع الدولة والسلطة السياسية في المجتمعات الرأسمالية حيث يحاول من خلال تحليلاته التي ظهرت في السبعينات تطويرا كيفيا للمفاهيم الماركسية حول الدولة عموما، ونقدا لمقولات "ملباند" خصوصا[1]، وقد كانت تحليلاته بحق تجديدا خلاقا في ميدان علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الماركسي عموما، بحيث شكلت كتاباته إضافة جديدة للماركسية مطورا من خلالها كثيرا من المقولات الماركسية التقليدية، وتستمد أهمية أطروحات "بولنزاس" شرعيتها من أمرين محددين، الأمر الأول هو أن محاولته هي المحاولة الأولى منذ "غرامشي" التي سعت إلى تطوير نظرية متسقة حول طبيعة ودور الدولة في مختلف التشكيلات الاجتماعية، الاقتصادية والتي حاولت شرح العلاقة بين التغييرات الاجتماعية والاقتصادية وتحولات النظام السياسي، أما الأمر الثاني فيكمن في الجهاز النظري المتسق الذي اعتمد عليه "بولنزاس" في صياغة أطروحاته، حيث لم يلجأ إلى مراكمة الاستشهادات بل انطلق من معطيات "التوسير" النظرية وعمل على استعمال هذه المعطيات في حقل خاص هو حقل سياسي[2]، وربما يكون "بولنزاس" الكاتب الماركسي الوحيد الذي جعل من إشكالية الدولة والسلطة في المجتمعات الرأسمالية محورا أساسيا إن لم يكن الوحيد في كتاباته وأطروحاته العديدة، وهذا ربما لسد النقص في الدراسات الماركسية حول الدولة وليرد على البعض القائلين بغياب نظرية ماركسية في الدولة. فمنذ كتاباته الأولى وحتى الأخيرة منها بقي "بولنزاس" يدور حول مسألة الدولة، تحديد حقلها النظري علاقتها بنمط الإنتاج، تطور أشكالها في نمط الإنتاج الواحد، شروط الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وإذا كانت كل لحظة نظرية أصلية ترتبط بلحظتها التاريخية، فقد كان من الطبيعي أن يتمحور عمل "بولنزاس" حول الدولة الرأسمالية[3].

---

(1)- سعد الدين إبراهيم وآخرون. مرجع سابق. ص 69.
(2)- فيصل دراج. <مفهوم السلطة عند بولنزاس>. الفكر العربي. عدد 22. مرجع سابق. ص ص 413 - 414.
(3)- نفس المرجع السابق. ص 426.

يرى "بولنزاس" أن الدولة الرأسمالية هي محصلة الصراع الطبقي وهو هنا يعيد نفس الأفكار الماركسية منذ "ماركس" وحتى "لينين"، إذ تتحكم وظيفة الدولة السياسية المتعلقة بالصراع الطبقي في وظيفة الدولة التقنية والتنظيمية أو بشكل أدق ليس للدولة وظائف منفصلة بل لها وظيفة شاملة، وهذه الوظيفة الشاملة هي دورها السياسي في تمكين السيطرة الطبقية أي الحفاظ على المصالح السياسية للطبقة المسيطرة[1]، ولكن "بولنزاس" في تحليله للدولة الرأسمالية يبحث في عمق النظام الرأسمالي وكيفية اشتغاله وتحليل العناصر الهيكلية للدولة الرأسمالية والمنطق الداخلي الذي يحكمها وهذا ما أدى به إلى اعتبار أن الانتماء الطبقي للقائمين على جهاز الدولة ليس هو الأساس في تفسير سلوك الدولة وخياراتها الطبقية، ولذا فهو لا يستبعد أن تنشأ في داخل الطبقة الرأسمالية المهيمنة بعض الصراعات الداخلية وقد تضحي بعض شرائح هذه الطبقة بمصالح شرائح أخرى من الطبقة نفسها، ولكن تظل الدولة في النهاية هي الاطار التوحيدي لكل هذه الشرائح المتنافسة[2]، وهذا يقود الدولة لضمان هذه الوظيفة إلى التمتع بدرجة من الاستقلال النسبي حتى تستطيع الدولة الرأسمالية تأمين هامش من الاستقلال والمناورة لاحتواء بعض التوازن الذي قد يأتي من طرف الطبقات الأخرى المستغلة، وهكذا ينظر "بولنزاس" إلى الدولة الرأسمالية باعتبارها في وقت معا عامل التماسك لتشكيل اجتماعي وعامل تكرار ظروف الإنتاج لنظام ما عن طريق الحفاظ على هيمنة طبقة وتقوم الصيغة على تقويم نقدي للنظريات التعددية عن الدولة التي ترمي نمطيا إلى وضع قناع على الأساس الطبقي للسلطة السياسية المتحققة في المؤسسات[3].

يذهب "بولنزاس" إلى أن الدولة الرأسمالية تخفي بانتظام الطبيعة السياسية الطبقية لمؤسساتها السياسية، وهذا يتحقق أيضا من خلال الدور المعقد الذي يلعبه العامل الإيديولوجي في هذا المجال، وهنا يظهر تأثير "غرامشي" الذي يعزي لهذا العامل أهمية كبرى في سبيل تحقيق الهيمنة والسيطرة، إننا – يقول "بولنزاس" بصدد دولة شعبية قومية طبقية بمعنى الكلمة، دولة تدعي أنها تجسيد للإدارة الشعبية أي إرادة الشعب الأمة الذي يعرفه القانون بأنه مجموع المواطنين والأفراد الذين تمثل الدولة وحدتهم، وأساسه الحقيقي هو التفتت والانعزال الذي يتجلى في العلاقات الاقتصادية في أسلوب الإنتاج الرأسمالي[4].

---

(1)- نفس المرجع السابق. ص 419.
(2)- سعد الدين إبراهيم وآخرون. مرجع سابق. ص ص 69-70.
(3)- مغنية الأزرق. مرجع سابق. ص 171.
(4)- نيكوس بولنزاس. السلطة والطبقات الاجتماعية. مرجع سابق. ص 153.

إن الدولة الرأسمالية بفعل منطقها الإيديولوجي هذا تحول الأفراد الذين هم عوامل الإنتاج إلى مجرد أفراد ومواطنين أي باعتبارهم أشخاص سياسيين وهكذا تبدو الدولة حسب "بولنزاس" دولة شعبية لا طبقية تقوم مؤسساتها على مبادئ الحرية والمساواة بحيث لا تستمد هذه الدولة شرعيتها من المؤسسة الإلهية كما هو في النظام الملكي، وإنما تستمدها من إرادة مجموعة من الأفراد باعتبارهم مواطنين أحرارا متساوين من الناحية الشكلية، وهكذا يصبح الشعب ذاته المبدأ الذي يحكم الدولة لا باعتباره مؤلفا من "عوامل الإنتاج" الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وإنما باعتباره جمعا من الأفراد والمواطنين الذي يساهمون في الحياة السياسية القومية المشتركة عن طريق الاقتراع العام الذي يعبر عن الإرادة العامة[1]، وكأن هذه الأمور الشكلية والمظاهر الليبرالية من مساواة وديمقراطية وعدالة واجهة تخفي وراءها الدولة الرأسمالية حقيقتها الطبقية حتى تظهر أنها دولة الجميع وليست دولة طبقية.

ومع أن "بولنزاس" يبتعد عن تحليلات الماركسية الكلاسيكية كما تظهر عند "ماركس، وأنجلز ولينين" إلا أنه سرعان ما يعود إلى المنبع، إلى أساس النظرية الماركسية، حيث يذهب إلى أنه لا يمكن التصدي لموضوع الدولة دون الرجوع مباشرة إلى موضوع الصراع الطبقي، فالدولة في نهاية المطاف هي محصلة لهذا الصراع، ويستند "بولنزاس" في إدراكه لهذه القضية إلى قضيتين أساسيتين "لماركس" و"أنجلز" واردتين في البيان الشيوعي وهي:

1- أن كل صراع طبقي هو صراع سياسي.

2- أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ.

فلقد كان "ماركس وأنجلز ولينين وغرامشي" يضعون دائما في اعتبارهم عند التمييز بين النضال (العملي) السياسي، والكفاح الاقتصادي خصوصية النضال السياسي والذي يتمثل في أن هدفه المتميز هو الدولة باعتبارها مستوى نوعي من أبنية التكوين الاجتماعي، وكما يقول ماركس أن الهدف النهائي لحركة الطبقة العاملة هو الاستيلاء على السلطة السياسية[2].

---

(1)- نفس المرجع السابق. ص 141.

(2)- نفس المرجع السابق. ص 42.

إن الصراع الطبقي إذن يتشكل داخل الدولة وهو الذي يحدد الطبقة ووظيفة الدولة الرأسمالية التي هي في الأخير محصلة لهذا الصراع فالطبقة الحاكمة تستعمل كل الطرق لإخضاع الطبقات الأخرى لسيطرتها، فالسياسة لا تعني فقط نظم ومؤسسات السلطة الطبقية وقدرة الجماعات المسيطرة على تسيير وقمع الفئات الأخرى، وإنما السياسة تشمل صراع الطبقات الكادحة ودور تنظيماتها ومؤسساتها للتأثير على القرارات السياسية وقدرتها على السيطرة على الأجهزة الحكومية الرسمية وغير الرسمية وخاصة صراعها من أجل السيطرة على فائض القيمة[1].

إن تعرض "بولنزاس" للدولة في المجتمعات الرأسمالية قاده إلى التعرض إلى مفهوم السلطة، أي سلطة الدولة التي يعني بها سلطة طبقة محددة -تتطابق الدولة مع مصالحها- على غيرها من الطبقات الاجتماعية، ويعتقد "بولنزاس" أن لمفهوم السلطة أهمية بالغة في هذا الميدان، رغم أن "ماركس، أنجلز، لينين وغرامشي" لم يطوروا مفهوما نظريا واضحا للسلطة، فلقد كان "ماركس، أنجلز" يعتبران دائما أن مجال مفهوم السلطة أو النفوذ أو ما يرتبط به من مفاهيم أخرى كمفهوم السيطرة هو مجال العلاقات الطبقية، وهذا أكثر وضوحا عند "لينين" الذي يرى أن بفعل القوى وعلاقات القوة أو علاقات السلطة مجالا محددا هو مجال الصراع الطبقي[2].

فالعلاقات القائمة بين الطبقات هي علاقات سلطة أو قوة، ذلك أن مفهوم السلطة يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الطبقة، فالطبقة المالكة أو الطبقة البرجوازية تمارس سيطرتها وقوتها المتأتية من هذه الملكية للسيطرة واستغلال الطبقات الأخرى، فهذه الملكية هي أساس السيطرة وهي أساس النزاع الطبقي.

وقبل أن يتوصل "بولنزاس" إلى تعريف محدد للسلطة قام بنقد أبرز المفكرين الذين درسوا هذا الموضوع، ومن بينهم المفكرين المتأثرين بالماركسية كما يسميهم أمثال: "شومبيتر، دهرندورف، ريزي، برنهام ودجيلاس" الذي يرون أن أساس الطبقات والنزاع الطبقي لا يكمن في علاقات الملكية بل في التوزيع الشامل للسلطة في كافة المستويات، فهذه النظريات وحسب وجهة النظر هذه تنكر وجود علاقات السلطة على صعيد علاقات الإنتاج، وتسلم بوجودها في

---

(1)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص 75.

(2)- بولنزاس. السلطة السياسية. مرجع سابق. ص ص 112-113.

مستويات أخرى من البناء الاجتماعي كالمستوى السياسي مثلا، وبعد رفضه لهذه الأطروحات يخلص "بولنزاس" إلى تعريفه للسلطة بأنها: < قدرة طبقة اجتماعية معينة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة >[1].

فهذا التعريف كما هو واضح الذي يحصر السلطة في إطار عملية الصراع الطبقي يختلف عن بعض تعاريف علماء الاجتماع لأن المنطلق ليس واحدا، فإذا كان "بولنزاس" ينطلق من نفس الأفكار الماركسية التي ترتبط السلطة بالطبقة فإن العلماء الآخرين والذين ينتمون إلى الاتجاه التعددي الوظيفي يفصلون بين السلطة والطبقات ولا يرون لذلك أي معنى طالما أن المجتمعات الغربية ليست مجتمعات طبقية وأن السلطة لا تتمركز في جهة معينة بل في عدة مجموعات، وفي هذا الإطار يعرف "لازويل" السلطة على أنها:<الاشتراك في اتخاذ القرارات >، أما "فيبر" فيعرفها بأنها: <إمكانية خضوع جماعة معينة لأمر محدد المضمون>، ويعرفها "بارسونز" أنها: <القدرة على القيام بوظائف معينة خدمة للنسق الاجتماعي باعتباره وحدة واحدة >[2].

وفوق هذا يرفض "بولنزاس" مفهوم السلطة باعتبارها محصلة صفرية كما صاغها "رايت ميلز" أي النظر إلى السلطة في أي مجتمع باعتبارها كما محددا ومن ثم يكون لأي طبقة أو مجموعة اجتماعية من السلطة بقدر ما لا يكون لغيرها، فأي نقص في سلطة جماعة يعني زيادة سلطة جماعة أخرى، وهكذا يتغير توزيع السلطة، أما السلطة ذاتها فتبقى دائما كما ثابتا، هذا الطرح بالنسبة لـ"بولنزاس" غير صحيح وغير سليم لأن تدهور قوة أي طبقة لا يعني تزايد قوة الطبقات الأخرى تلقائيا، وهذا المعنى وارد في عبارة "ماركس" في كتابه "الحرب الأهلية في فرنسا" حيث أرجع ظاهرة "البونابرتية" إلى واقع أنها كانت الشكل الوحيد الممكن للحكم في اللحظة التي فقدت فيها البرجوازية قدرتها على قيادة الأمة في حين أن البروليتاريا لم تكن قادرة بعد للتصدي للقيادة.

فإذا فقدت طبقة معينة سلطتها (قوتها) في الميدان الاقتصادي، أي إذا تناقصت قدرتها على تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة فإن هذا الأمر يؤدي تلقائيا إلى فقدان سلطتها (قوتها) السياسية أو الإيديولوجية والعكس بالعكس، كما أن تزايد القوة الاقتصادية لطبقة ما لا يعني بذاته تزايد قوتها السياسية والإيديولوجية[3].

---

(1)- نفس المرجع السابق. ص 118.
(2)- نفس المرجع السابق. ص ص 119-120.
(3)- نفس المرجع السابق. ص ص 136-137.

وكخلاصة لتحليل "بولنزاس" للدولة يمكن القول أنه بذل مجهودات نظرية ذات قيمة كبيرة وحاول تطوير العديد من القضايا الماركسية إلا انه بقي وفيا للخط الماركسي التقليدي عندما ينظر إلى الدولة وإلى السياسة على أنها محصلة الصراع الطبقي، فهو هنا يعيد نفس الأفكار الماركسية كما صاغها "ماركس، أنجلز ولينين".

حقيقة لقد حظيت أفكار "بولنزاس" حول الدولة بتقدير الكثيرين نظرا للمجهود الخلاق الذي بذله من خلال أغلب كتبه حيث شكل موضوع الدولة الموضوع المركزي في ذلك إلا أن ذلك لم يمنع النقاد من توجيه النقد إليه، وقد اشترك في هذا عدد من الماركسيين من أهمهم "أوف وهابرماس" ذاهبين إلى أن تشديد "بولنزاس" على اعتبار الدولة "تركيزا وتلخيصا للقوى الطبقية" قد منعه من إيلاء القدر اللازم من الاهتمام لتطور المؤسسات وتمايزها والعلاقات المعقدة التي تقوم بين النخب الاجتماعية وموظفي الحكومة والنواب البرلمانيين، وقد حاول هاذان الكاتبان أو يوضحا الأساليب المؤسسية المعقدة التي تقوم الدولة عن طريقها بدور الوساطة بين المصالح الطبقية المتناقضة معبرة عن بعضها أحيانا ومعدلة لبعضها أحيانا أخرى[1]، ومن بين القضايا الأخرى التي كانت عرضة للنقد قضية الاستقلال النسبي للدولة الرأسمالية إزاء الطبقات الاجتماعية، وفي هذا الإطار تذهب "مغنية الأزرق" إلى أن هذا التصور للاستقلال الذاتي النسبي للدولة يصف في الحقيقة ما يدركه أعضاء الأفراد في المجتمع الرأسمالي على أنه الدولة، ولكنه لا يقدم تفسيرا لهذه الحقيقة، وإلى جانب هذا تظهر نظرية "بولنزاس" ثغرة، فهي لا توضح كيف ولماذا تطيع الدولة أوامر البرجوازية على الرغم من استقلالها الذاتي، وهذا سؤال مهم لأن "بولنزاس" يشير على وجه التحديد إلى أن الدولة الرأسمالية تستخدم الطبقات الخاضعة ضد الطبقات المهيمنة لكي تحافظ على استقلالها الذاتي وطبقا لصيغة "بولنزاس" فإن الدولة هي بشكل ما محكومة مسبقا بأن تكون مستقلة ذاتيا[2].

رغم هذه الانتقادات فإن الفضل يعود لـــ"بولنزاس" في أنه أعاد فتح النقاش حول موضوع الدولة في المجتمعات الرأسمالية وبين الطبيعة الطبقية لهذه الدولة رغم ما تظهره من مساواة وعدالة وديمقراطية حيث يبدو كل ذلك خداع إيديولوجي تختفي وراءه حقيقتها الطبقية، ويكفي أنه برهن أو حاول أن يبرهن أن للماركسية نظرية حول الدولة وهذا ردا على الذين يعتقدون أن النظرية الماركسية تفتقد إلى نظرية حول الدولة.

---

(1)- الأيوبي. مرجع سابق. ص 13.
(2)- مغنية الأزرق. مرجع سابق. ص 180.

5- لوي ألتوسير: الدولة الرأسمالية وأجهزتها الإيديولوجية:

إذا كان "بولنزاس" قد حلل الدولة انطلاقا من مقولة الصراع الطبقي بحيث اعتبرها في الأخير محصلة لهذا الصراع، فإننا مع "ألتوسير" نجد طرحا مغايرا، إذ كان هدفه الأول جعل الماركسية علما وليس فلسفة أو إيديولوجيا وذلك ببحثه عن القطعية الإيديولوجية في مؤلفات "ماركس"، وقد أدى به ذلك إلى أن يفرق بين مقالين ماركسيين: مقال إيديولوجي ومقال علمي. المقال الإيديولوجي في مفهوم "ألتوسير" هو ماركس الشاب حيث كان متأثرا بالنزعة الأنثروبولوجية عند "فيورباخ"، ولقد كان مقالا شبه فلسفي لم تتبلور فيه النظرية الماركسية. أما المقال العلمي في مفهوم "ألتوسير" هو ماركس البالغ، الناضج، ماركس رأس المال، إن الانتقال من المقال الإيديولوجي إلى المقال العلمي انتقال من الجدل إلى عالم الأفكار كما يتصوره "هيجل" إلى عالم الواقع كما يتصوره "ماركس"، أنه بكلمة واحدة تحول جذري وقطعية حقيقية بين الفكرين وليس مجرد تحول بسيط كما يحلو للبعض وصفه[1]، في نفس الوقت الذي حاول فيه "ألتوسير" أن يطور آراء "غرامشي" حول الهيمنة الإيديولوجية – كما مر معنا – بحيث أعطى لمفهوم الإيديولوجية أهمية كبرى في تحليله للنظام الرأسمالي محاولا بذلك أن يشيد مشروع نظرية خاصة بالإيديولوجية وهذا عكس "ماركس" الذي كان ينتقص الإيديولوجيا ولا يعطيها سوى مكانة سلبية ولا يعدها من المكونات الأساسية للواقع الاجتماعي، في حين أن "ألتوسير" حاول أن يعطي مكانة كبيرة للإيديولوجيا، فعلى الرغم من أن دورها ليس معرفيا كما يقول إلا أن لها وظائف متعددة من الصعب الاستغناء عنها، وظيفة الإيديولوجيا لا تتمثل في إعطاء معرفة متكاملة عن البنية الاجتماعية، وإنما تتمثل وظيفتها في حشد الناس ضمن نشاطاتهم العلمية[2]، وقد قاده ذلك أي البحث عن نظرية للإيديولوجية إلى تحليل البنية السياسية للنظام الرأسمالي وطبيعة الدولة فيه والأساليب التي تستعملها هذه الدولة للمحافظة على نمط الإنتاج الرأسمالي بل وإعادة إنتاجه.

ففي دراسة له عنوانها "الإيديولوجيا والأجهزة الإيديولوجية للدولة" استطاع "ألتوسير" أن يطور مفهوم الهيمنة الذي استعمله "غرامشي" لتحليل العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وإذا كان "ألتوسير" محافظا على الخط الماركسي التقليدي باعتبار الدولة آلة للقمع تسمح للطبقات المهيمنة ضمان هيمنتها وسيطرتها على الطبقة العاملة التي ضمن لها فائض القيمة،

---

(1)- عمر مهيبل. البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1991. ص ص 189-191.
(2)- نفس المرجع السابق. ص ص 216-217.

إلى جانب هذا التصور فإنه يقترح إضافة بعدا أخرا لهذه النظرية الماركسية للدولة يتمثل ذلك في الأجهزة الإيديولوجية للدولة التي يتم بواسطتها السيطرة الدائمة للطبقات، فإلى جانب جهاز الدولة القمعي المتمثل في الحكومة، الإدارة، الجيش، الشرطة، المحاكم والسجون ... الخ، والذي يشتغل بالعنف توجد الأجهزة الإيديولوجية بدل القمع حيث تشمل الأجهزة الإيديولوجية الدينية للدولة (نظام الكنائس) الأجهزة الإيديولوجية المدرسية (نظام مختلف المدارس العمومية أو الخاصة) الأجهزة الإيديولوجية العاملة في الدولة، الجهاز الإيديولوجي القانوني (وهذا الجهاز ينتمي إلى الجهازين في نفس الوقت) الجهاز الإيديولوجي السياسي (مختلف الأحزاب) الجهاز النقابي، الإعلامي (صحافة، إذاعة وتلفزيون) الجهاز الثقافي (الآداب، الفنون والرياضة) ... الخ[1].

إن ما يجمع كل هذه الإيديولوجيات رغم تنوعها أنها تعمل حسب ووفق إيديولوجيا الطبقة المهيمنة والمسيطرة، وتؤمن هكذا إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية المسيطرة[2]،وهكذا فإن النظام الرأسمالي وفق هذا التحليل طور من أسلوبه في السيطرة على الطبقات الخاضعة والطبقات العاملة فضمان وجود قوة عاملة متخصصة لا يتم إلا بواسطة الإخضاع الإيديولوجي، إن الإيديولوجيا لا تعكس العلاقات الواقعية التي تحكم حياة الأفراد، بل علاقة الأفراد الوهمية، إن الركيزة الحقيقية للنظام الرأسمالي هي الأجهزة الإيديولوجية، لا الوسائل القمعية التي لا تمكن النظام من الانتعاش والتجديد اللازمين له[3]، وهكذا يظهر أن هذه الأجهزة الإيديولوجية رغم أنها -تبدو حيادية- إلا أن وظيفتها تبدو أخطر وأنجع للنظام الرأسمالي من الأجهزة القمعية التي أصبحت ثانوية فحتى يمكن إخضاع باقي الطبقات الاجتماعية لنمط الإنتاج السائد يجب استعمال كل هذه الأجهزة الإيديولوجية، فإعادة إنتاج وسائل الإنتاج لا يمكن ضمانها إلا بإعادة إنتاج قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وهنا تتدخل بدقة الأجهزة الإيديولوجية للدولة والأجهزة القمعية للدولة، ولكن في الأخير يعتبر "ألتوسير" أن الأجهزة الإيديولوجية هي التي تضمن أساسا إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، وهذا تحت سيطرة وحماية جهاز الدولة القمعي.

---

(1) - Mounier et Cot. Op cit. PP 61-62.

(2)- ميشال ميالي. ص ص 253-254.

(3)- عبد الله العروي. مفهوم الإيديولوجيا. بيروت. دار التنوير للطباعة والنشر. 1983. ص 95.

إن أخطر جهاز إيديولوجي يمكن أن يؤدي هذه الوظيفة، حسب "ألتوسير" هو الجهاز الإيديولوجي المدرسي، فالمدرسة تحتضن الأطفال منذ الحضانة، وتغرس في عقولهم المعرفة مغلقة بالإيديولوجية المهيمنة (فرنسية، علوم وآداب) أو الإيديولوجية المهيمنة الخالصة للدولة (الأخلاق والفلسفة ... الخ)فالإيديولوجيا البرجوازية المهيمنة تصور المدرسة كوسط حيادي خالي من كل إيديولوجيا (لأن نظام التعليم لائكي) ولكن الحقيقة غير ما تدعيه وتنشر له هذه الأجهزة من حيادية، إن السيطرة البرجوازية نابعة على العكس في المجتمع الرأسمالي عن الجهاز الإيديولوجي المدرسي أساسا، إن تعميم المدرسة وتعميم إيديولوجية البرجوازية الصغيرة العلموية والمساواتية قد استطاعت أن تؤمن تدعيم الطبقة البرجوازية وإعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي، والواقع أن هناك العديد من أبحاث علم الاجتماع التي بينت كيف أن المدرسة الجمهورية قد قسمت جماعات الأطفال من خلال تصفية أزاحت المعاقين "ثقافيين" لصالح ورثة النظام[1]، وهذا يعني أن نظام التعليم غير حيادي وحتى غير ديمقراطي بل هو نظام يحافظ على سيطرة الطبقة المهيمنة بمعنى آخر يساعد في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السائدة وكأن النظام الرأسمالي وعبر الجهاز الإيديولوجي المدرسي يورث نفسه[2]، وقد أثبت العديد من الباحثين الغربيين هذه الحقيقة، ففي كتاب "المدرسة الرأسمالية في فرنسا"[3] تناول مؤلفاه دور المدرسة في المجتمع الرأسمالي ويكشفان بناء على دراسة إحصائية كيف أنها تعمل تحت غطاء الوحدة وفقا لمسارين يقسمان الجمهور المدرسي إلى اتجاهين أحدهما يستفيد من خدمات هذه المؤسسة الإيديولوجية ويتدعم في هيمنته، ويمثله أبناء الطبقات المالكة الذين يوجهون إلى أنواع التعليم المجندة اجتماعيا وذات القيمة الاقتصادية العالية، حيث تؤدي إلى شغل الوظائف القيادية في المجتمع، ومن ثمة إلى إدامة السيطرة على أجهزة الدولة، بينما نجد الاتجاه الثاني والذي لا يتناسب مع الخصائص الثقافية والطبقية لأبنائه ويمثله التلاميذ القادمون من أوساط اجتماعية متدنية (العمال البسطاء) يوجهون إلى أنواع التعليم التقني والمهني الذي يعيد إنتاج خصائص الطبقة الأصلية، وبالتالي تساهم المدرسة الرأسمالية في استمرار الاستغلال.

---

(1)- ميشال مياي. مرجع سابق. ص 254.

(2)- أنظر الدراسة الممتازة لـ: P. Bourdieu et Passeron. Op cit. .

(3) – Ch. Beaudelot et R. Establet. *L'école Capitaliste en France*. Paris. Maspero. 1972.

إن هذا الكتاب يؤكد أطروحة "ألتوسير" حول استغلال الدولة الرأسمالية المدرسية لبث ونشر إيديولوجيتها والحفاظ على تركيب المجتمع الرأسمالي الطبقي، فهذا الكتاب يكشف ويعزي الطبيعة الإيديولوجية للمدرسة الرأسمالية وللاستغلال الذي تقوم به الطبقات المهيمنة للنظام التربوي كأحد قنوات المحافظة على الامتيازات الطبقية. فالدولة في المجتمعات الرأسمالية لها أهدافها الخاصة من خلال البرامج التربوية[1] تحاول تحقيقها فأول أهداف هذه الإستراتيجية التربوية من ناحية إعداد اليد العاملة هو تلبية حاجات الاحتكارات الكبرى التي يزداد نفوذها ويتأكد سلطانها بين مجموع أرباب العمل يوما بعد يوم، ويرمي الهدف الثاني إلى إتاحة الفرصة أمام الذين ينحدرون من الطبقة المسيطرة بتهيئة طرق وصولهم دون سواهم إلى مراكز القيادة في مجالات الاقتصاد ومواقع الدولة والسلطة، وذلك بالإبقاء على الانتقاء المدرسي ودعم ذلك الانتقاء المستند إلى التمييز الاجتماعي، فإذا ما كان الطالب ينتمي إلى طبقة اجتماعية مهنية محظوظة مميزة كان نصيبه أكبر في الدراسة ومتابعة التعليم العالي، ونلاحظ عمليا في هذا المجال كثرة غالبة نسبيا (ضمن هذا التمييز الشامل) من أبناء أصحاب المهن الليبرالية والإطارات العليا وأرباب العمل في معاهد العلوم الاقتصادية والحقوق والطب والصيدلة، وطب الأسنان وعلى العكس من ذلك نجد أن أعداد أبناء الإطارات الوسطى من مستخدمين وعمال يزيد في مجالات الدراسات الأدبية، والعلوم والدراسات القصيرة الأمد وسواها.

وفي المدرسة الابتدائية تتكرس الفروق بين الأطفال وتتجلى في الرسوبات الدراسية ومثال ذلك أنه في الصفوف الإعدادية يزيد عدد أبناء العمال الذين يعيدون السنة ثمان مرات عن عدد أبناء الإطارات أو المهن الليبرالية، ففي مستوى السنة الثانية من المرحلة المتوسطة سجل 60% من الأوائل تخلف عام أو عامين مقابل 40% من الذين يتبعونهم المرتبة، ومنذ البداية يتخلف الأطفال الذين لا يجد ذويهم الوقت ولا الوسيلة لكسب العيش لأن المجتمع الرأسمالي قد حرمهم من ذلك.

وهكذا تعتبر المدرسة أداة إيديولوجية أفضل، إن المهمة الأساسية للمعركة الإيديولوجية التي تخوضها الطبقة المسيطرة ترمي إلى الإبقاء على علاقات الإنتاج الرأسمالية والهيكليات العليا التي ترافقها، وتعتبر المدرسة بمثابة قناة نشر أهم مواضيع الإيديولوجية البرجوازية.

---

(1)- ن. بارتس وس. كولبورد ود. لومبرسيه. *ديمقراطية التعليم وسيكولوجية التربية*. ترجمة زهير السعداوي. بيروت. دار بن خلدون. 1980. ص ص 11-28.

وحسب وجهة النظر هذه فليست المدرسة هي وحدها الوسيلة الإيديولوجية المسخرة لنشر الإيديولوجية الرأسمالية رغم أنها المفضلة في ذلك، فحتى وسائل الإعلام من صحافة، تلفزيون، ونشر ...الخ تلعب نفس الدور، يقول "ميشال كروزيه" (M. Grozier) :< ليس الإعلام حيادي في أي مؤسسة ولا في أي طبقة أو أي نظام للعلاقات الإنسانية >. إن الإعلام هو السلطة، وفي بعض الأحيان الأداة الأساسية للحكم ولو فترة قصيرة، ولا أحد ينقل المعلومات من دون أن يحرص بصورة عفوية على الأقل على النتائج التي قد تنجم عنها وعلى علاقتها بفكرة السلطة، كما أن احتكار المعلومات ليس فقط ظاهرة انفعالية وإنما وسيلة عقلانية للحكم والمعارضة[1]. ونفس الدور يلعبه الجهاز الإيديولوجي الثقافي حيث تسير الدولة هذا الجهاز وكل ما يتبعه من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية وفي توزيع الإعانات على المؤسسات الفنية خصوصا المسارح وفي الرقابة على النشرات الإذاعية والتلفزيونية والسينمائية[2].

وعموما فكل الأجهزة الإيديولوجية تساهم في فرض السيطرة والهيمنة على الطبقات الاجتماعية الأخرى عن طريق إدارتها المتمثلة في الدولة، وإذا كان "ألتوسير" لا يقلل من أهمية الأجهزة القمعية فإنه يرى في الوقت الحالي –أي في وقت كتابته لذلك– أن الأجهزة الإيديولوجية هي المهيمنة، إن وظيفتها هي التي تعود بأكبر فائدة على المجتمع الرأسمالي وطبقته المهيمنة وهي التي تؤدي الوظيفة الأساسية في عملية السيطرة، وإذا كان "غرامشي" يرى أن الدولة الرأسمالية عبارة عن قمع + هيمنة فإن "ألتوسير" استطاع أن يطور هذا المفهوم وذلك عبر تحليله وتشريحه، بحيث أصبحت الأجهزة الإيديولوجية تلعب الدور الأساسي في عملية الهيمنة والسيطرة وهكذا يمكن القول أن انتماء "ألتوسير" إلى المدرسة البنيوية الماركسية التي تقوم أساسا على رفض فرضية أن الدولة الرأسمالية مجرد أداة تستخدمها الفئات المسيطرة لذلك وتفترض في مقابل ذلك وجود قيود بنيوية نابعة من طبيعة التشكيلة الاجتماعية والتي تدفع بالدولة للقيام بوظيفة محددة هي وظيفة ترسيخ وإعادة إنتاج تلك التشكيلة الاجتماعية، لذلك تصبح التدخلات المباشرة للفئات السائدة غير ضرورية، بل ربما كانت مضرة لعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي، إن استقلالية الدولة بالنسبة للتدخلات المباشرة للفئات الحاكمة تسمح لها بأداء وظيفتها بفعالية أكثر[3]، فانتماء "ألتوسير" إلى هذه المدرسة ساعده على تطوير الجانب الإيديولوجي في النظرية الماركسية مانحا

---

(1)- شوميليه وكورفوازيه. مرجع سابق. ص ص 52-53.
(2)- نفس المرجع السابق. ص 53.
(3)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص ص 75-76.

للإيديولوجية الدور المهيمن والمسيطر في هذه العملية جاعلا مفهوم الدولة الرأسمالية كأداة الطبقة المسيطرة مكانة ثانوية فالمهم بالنسبة له هو هذه الأجهزة الإيديولوجية المتنوعة التي تستعملها الدولة الرأسمالية لغرض سيطرتها وإعادة إنتاج المجتمع وفق شروط وضرورات المجتمع الرأسمالي ونمط الإنتاج السائد، فحسب "ألتوسير" فإن مفهوم الدولة كما عرضها "لينين" في كتابه "الدولة والثورة" غير كاف فلينين لم ير إلا الجانب القمعي للدولة ولم يقدر جانبها التأثيري يعني الإيديولوجي[1].

رغم هذا التحليل وهذه الإضافات التي قدمها "ألتوسير" فقد كان تحليله الخاص بالأجهزة الإيديولوجية محل نقد عنيف حتى من بعض الماركسيين، وفي هذا الإطار يعيب الكاتب الماركسي "فوجيرولا" .Fogyrollasعن مصطلح الأجهزة الإيديولوجية بأنه مصطلح غريب وشاذ وفوق هذا يعيب على "ألتوسير" غموض تحليله فرغم أن هذا الأخير يفرق بين الجهاز القمعي والجهاز الإيديولوجي ولكنه يؤكد بأن الجهاز القمعي لدولة يشتغل أصلا عن طريق العنف، بينما الأجهزة الإيديولوجية تشتغل أصلا بالإيديولوجية فكأن الهيمنة على الطبقات في المجتمع البرجوازي بواسطة الإيديولوجية الرأسمالية – في حد ذاتها – ليست عنيفة أيضا مثل القوانين الحكومية وقواعد الإدارة وحركات أو أعمال الجيش، الشرطة والمحاكم[2]. فهذا المصطلح أو هذه النظرية حول الأجهزة الإيديولوجية للدولة هي في نفس الوقت خاطئة وضارة أو مفسدة ذلك أن "ألتوسير" تستر أو أخفى المشاكل الحقيقية مثل التناقضات بين الجماهير والأجهزة الحالية للحركات العمالية، زيادة على هذا فإن المدرسة اللائيكية والثانوية اللائيكية والجامعة اللائيكية التي اعتبرها "ألتوسير" أجهزة تستعملها الدولة لخدمة إيديولوجيتها ونشرها، هي أبعد ما يكون من أنها استحوذت عليها البرجوازية أنها إنتاج المؤسسات التي خاضت الطبقة العاملة المعارك من أجلها في فرنسا والتي قادتها البروليتاريا ضد البرجوازية، وكذلك التعليم العام الفرنسي، بالمقارنة مع التعليم الخاص في فرنسا وفي الخارج، كان ولا يزال المجال الإيديولوجي، أين الطبقة المهيمنة يتم نقدها ومعارضتها من طرف البيداغوجيين، لهذا يتساءل هذا الكاتب كيف في مثل هذه الظروف يتكلم "ألتوسير" عن الأجهزة الإيديولوجية المدرسية للدولة ويهمل في نفس الوقت الصراع الحقيقي الدائم للمعلمين ضد الرأسمالية والدولة البرجوازية[3].

(1) - P. Fogyrollas. *L'obscurantisme contemporaine*. Paris. S.P.A.G. 1982. p 181.
(2) - Ibid. p 181.
(3) - Ibid. p 183.

أما "بولنزاس" فقد اتخذ موقفا محددا من نظرية "ألتوسير" رافضا بذلك ثنائية قمع/ إيديولوجيا في سلطة الدولة لأن ذلك لا يعني أبدا أن هذه السلطة تساوي هذه الثنائية وتنهض عليها فقط، فالدولة مهما كان تشكلها تقوم بتقديم خدمات حقيقية للطبقات المسيطرة عليها وتؤمن لها بعض المقومات الأساسية لوحدها.فإذا ابتعدنا عن قصور ثنائية القمع/ الإيديولوجيا يقول "بولنزاس": < فإننا نلمس عناصر جديدة في ممارسة الدولة فهذه الأخيرة لا تحجب حقيقتها دائما ولا تخشى عن إعلان سياستها، فهي في أحيان كثيرة تبوح بما تريد أن تمارسه فعلا وتجهر بمشاريعها الحاضرة والقادمة>، فالمشكل لا يقع في أجهزة الدولة وإيديولوجيتها بقدر ما يرجع إلى الجماهير التي تعجز عن فهم خطاب الدولة الذي يتسرب وينشر غالبا في خطابات لا متساوية، إضافة إلى أن الدولة لا تعتمد على سياسة التضليل كقاعدة عامة في ممارستها فهي كثيرا ما تلجأ إلى المعرفة العلمية وإلى تكنيك المعرفة، وقد يقال أن هذه المعرفة ملونة بالإيديولوجيا هذا صحيح، ولكن صحته لا تغير من الأمر شيئا[1].

أما علماء المدرسة البرجوازية فلم يقبلوا بدورهم أراء "ألتوسير" وخاصة الدراسات التي تناولت مفهوم أو فرضية إعادة الإنتاج فقد ذهب مؤلفا "المعجم النقدي في علم الاجتماع"[2] إلى أن هذه الفرضية تتجاهل في بادئ الأمر وقائع أكيدة مثل التغيرات الحاصلة في بنية القوى العاملة وفي الأصول الاجتماعية لطلاب النظام المدرسي والجامعي، وقد بين "جوفنيل" (Jouvnel) مقتفيا بذلك أثر "توكفيل" أن نمو سلطة الدولة حصل على حساب النخب التقليدية ولصالح الفئات الأكثر نشاطا وطموحا إن لم يكن الأكثر حرمانا، إضافة إلى هذا فإن الدولة الرأسمالية لا تدعم ولا تساهم في تدعيم الهيمنة الرأسمالية لأن هناك تطورات حصلت على شكل الدولة في المجتمعات الرأسمالية من بينها ازدياد عدد موظفي الدولة ومأموريها، وتشكل أعداد كبيرة من الزبائن المرتبطين بالمرافق العامة وتنامي الحصة التي تقتطعها الدولة من الإنتاج والدخل القوميين والتي تكون لفائدة المجتمع، ففي ظل هذه الظروف من الصعب اعتبار الدولة تعمل على تدعيم طبقة على حساب أخرى أو تساهم في عملية إعادة الإنتاج.

---

(1)- فيصل دراج. مرجع سابق. ص 431.

(2)- بودون وبوريكو. مرجع سابق. ص ص 303-304.

والحقيقة مهما حاول علماء الغرب تبرير الأوضاع وإقناعنا بحيادية الدولة وأجهزتها الإيديولوجية، فإننا نعتقد أن الدولة في المجتمعات الرأسمالية مازالت دولة طبقية تدعم طبقة على حساب الطبقات الأخرى رغم ما تظهره من حيادية واستقلالية، وبرغم الخدمات التي تقدمها للعمال والتي تعتبر كحد أدنى حتى تتلاقى سخطهم واحتجاجاتهم، ومع هذا يمكننا القول أن الدولة الرأسمالية وعبر عقود عديدة ومن خلال إيديولوجيتها وسطوتها وهيمنتها استطاعت أن تحيد الطبقة العاملة وتجعلها سلبية وهذا ما لاحظه "ماركيوز" حيث يذهب إلى أن الطبقة الشغيلة المستغلة لم تعد ترفض الاستغلال الرأسمالي لقد أصبحت بفعل الذهنية الأداتية السائدة تقبل النظام شريطة أن يلبي بإنتاجه الاستهلاكي حاجاتها المتعاظمة من الضروريات والكماليات حيث قضت إيديولوجية المجتمع الصناعي على الدعوى الماركسية القائلة بأن البروليتاريا نقد حي للرأسمالية[1]، وفي هذا الإطار تلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في ذلك حيث تقوم بترديد نوع من الوعي الزائف عن الظروف المادية الجيدة للسكان، ونتيجة لذلك يقل معدل الصراع والقهر بين الجماهير (باستثناء العنف والتحديات التي تثيرها جماعات الأقليات العرقية والطبقة الدنيا المتعطلة) لذا يوجد الإجماع الظاهر كغطاء سطحي فقط للهيمنة والصراع المقموع[2].

وقريبا من هذا المعنى يذهب أحد ممثلي مدرسة فرانكفورت مبرزا دور الإعلام الغربي ومنتقده في نفس الوقت ذاهبا إلى أن أداة الهيمنة داخل الرأسمالية ما بعد الصناعية ليست هي الطبقات بالمعنى الماركسي بل الأجهزة الإدارية التقنية للدولة التي تبنى على أساس عقلانية أداتية هذه الأجهزة تخترق العالم اليومي للأفراد والجماعات وتشوه العالم في اتجاه عقلاني مفرط وتقحم الدولة نفسها في مجال تنظيم ومعاجلة الاقتصاد من خلال الفعاليات التوجيهية، أضف إلى ذلك أن الدولة تدخل مجال الاقتصاد بشكل مباشر من خلال دعم التعليم والتجارة والإشراف والمحافظة على البنية الأساسية للنقل والإسكان، وتضمن الدولة ولاء الجماهير – وأحيانا بشكل سلبي – من خلال تدفق سلع استهلاكية ودعم برامج الرفاهية والتحكم في وسائل الإعلام، لكن "هابرماس" يرى أن الدولة التكنو- إدارية تواجه في نفس الوقت أزمات مستمرة مثل التضخم وعدم الاستقرار المالي وفشل التخطيط والعجز الإداري وتآكل القيم الثقافية مثل القيم المرتبطة بالعمل كما تفشل في تحقيق وعودها[3].

---

(1)- العروي. مرجع سابق. ص 111.
(2)- نيل سملسر. مرجع سابق. ص 17.
(3)- نفس المرجع السابق. ص ص 17-18.

هكذا .نكون قد حاولنا أن نلم بأهم النظريات الغربية والاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع الدولة في المجتمعات الغربية الرأسمالية ورغم تباين الأطروحات إلا أنها تجمع على الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في تنظيم الاقتصاد والمجتمع في هذه المجتمعات.

أما الدولة في العالم الثالث طبيعتها ودورها وعلاقاتها بمجتمعاتها فسيتم التطرق إليها في الفصلين القادمين من خلال اتجاهين يستمدان أفكارهما وأسسهما النظرية من نفس هذين الاتجاهين متمثلا ذلك في اتجاه التحديث التي يستمد أطروحاته من المدرسة الوظيفية – التعددية – ونظرية التبعية التي تستمد أطروحتها من النظرية الماركسية.